الأخ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي

المنظمة الشغيلة ستبقى حجر عثرة أمام كل من يحاول تدمير تونس

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

وهذه المرأة بينكم أقامت الدليل أكثر من السابق على أنّها دخلت ميدان الكفاح، وهؤلاء العمّال والمتوظفون وقدماء المحاربين قد كافحوا الاضطهاد، وهؤلاء المثقفون التونسيون قد انضموا للاتحاد.

الخميس 4 جوان 2020 - 5 شوال 1441 هـ - العدد 1593 - السنة 54 الثمن 1 دينار

www.ugtt.org.tn

الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس:

إضرابات واحتجاجات لوضع حدّ لتوظيف القضاء

الفساد يطال 80 بالمائة من المواد المدعمة

ألف موظّف و5 آلاف تاجر و700 شركة تجارة بالجملة و200 صيدليّة، مورطون في احتكار المواد المدعمة

بعد التصريح الصادم لوزير النقل لصحيفة قطرية

إشارات لبيع شركة تونس الجوية للقطريين

توسيع الائتلاف الحاكم أم إطلاق رصاصة الرحمة على حكومة الفخفاخ؟

هل نزعت حكومة الفخفاخ رداءها الاجتماعي؟

الاشتراكات

المكتب التنفيذي الموسّع :

دفاعا عن السيادة الوطنية وعن القضايا الاجتماعية والتمسك بالدور الوطني

نحن أعضاء المكتب التنفيذي الموسّع للاتحاد العام التونسي للشّغل المجتمعين الْيَوْمَ 02 جوان 2020 برئاسة الأمين العام الأخ نورالدين الطبّوبي، وبعد تدارس الوضع العام ومتابعة الأوضاع الاجتماعية فإنّنا:

-1 نجدّد اعتزازنا بالانتماء إلى الاتحاد العام التونسي للشغل ونشدّد على الدور الوطني الذي يلعبه بالتوازي مع دوره الاجتماعي ودوره في الدفاع عن الحريات العامّة والفرديّة وعن السيادة الوطنية ويزداد اليوم التأكّد من حاجة البلاد إلى هذا الدور باعتباره قوّة بناء واقتراح وحوار وتعديل.

-2 نعبّر عن قلقنا من احتداد التوتّرات في بلادنا على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية بسبب التجاذبات التي تُشعلها بعض الأحزاب المتطرّفة بحثا عن احتكار الحياة السياسية والتمكين في مفاصل الدولة وارتباطا أيضا بما يحدث من صراعات إقليمية ودولية وآخرها تصاعد التصادم المسلّح في الشقيقة ليبيا وتورّط أطراف خارجية في النزاع بين الأشقاء وجرّها لأحزاب سياسية تونسية إلى الاصطفاف وراء أحلاف خارجية وسعيهم إلى إغراق تونس في مستنقع الحرب الدائرة هناك. ونجدّد موقفنا الرافض للتخندق ضمن المحاور المتصارعة وندعو إلى التجنّد لحماية سيادة قرارنا وترابنا ومنع أن تكون تونس قاعدة أمريكية أو تركية أو غيرها لمواصلة تدمير ليبيا وتأجيج الاحتراب فيها ونشدّد على العمل على أن يكون دور بلادنا داعما لكلّ الحلول السلمية التي يتّفق عليها أطراف الصراع الليبية بعيدا عن التدخّلات الأجنبية ويدعو رئيس الجمهورية دون سواه إلى التعبير عن الموقف التونسي المستقل.

-3 ندين التحريض الذي تمارسه كتلة برلمانية شعبوية حاقدة على الشعب التونسي تمثّل واجهة تحالف سياسي متستّر وراءها، ضدّ الاتحاد وضدّ الإعلام والأحزاب الجمعيات الديمقراطية والشخصيات الوطنية ونرفض ما تشيعه هذه الكتلة من إرهاب فكري ومن خطاب التجييش والشحن الذي كاد سنة 2012 يعصف باستقرار تونس وأمنها وتجربتها الديمقراطية وكان تمهيدا للعنف والاغتيالات والفوضى، وندعو كافّة القوى الوطنية والديمقراطية إلى التجنّد للتصدّي إلى هذه الممارسات العنيفة وإلى تعبيراتها السياسية وخطابها التحريضي. ونعلن أنّه بقدر حرصنا على الوقوف على نفس المسافة تجاه كلّ الأحزاب وإنّنا لن نتردّد في الدفاع عن منظّمتنا ولجادّون في نصرة كلّ القوى الديمقراطية والمدنية المستهدفة من العناصر التكفيرية وغطائها السياسي المتمترس بالحصانة والمتحصّن بالعنف والتجييش.

-4 نتمسّك بالدفاع عن حقّ التونسيين في التعبير والنقد والتظاهر والاحتجاج السلمي وندين حملات الشيطنة والتخوين التي تطال المدوّنين والإعلاميين والحراك الاجتماعي واحتجاجات المعطّلين عن العمل ونؤكّد أنّ الاتحاد لم يدع إلى الاعتصام ولم يشارك في أيّ تظاهرة ولم تصدر عن سلطات قراره حاليا أيّ دعوة.

-5 نذكّر بما كنّا دوما نحذّر منه بخصوص هشاشة الاقتصاد وضعف دعائمه وتكلّس منوال التنمية الفاشل المتّبع بالبلاد منذ عقود وقد زادت الأزمة العالمية والظرف الوبائي الأخير من تعميق أزمة اقتصادنا وحان الوقت لإرساء منوال تنموي بديل وإنجاز إصلاحات عميقة تستند إلى رؤية اجتماعية تلعب فيها الدولة الدّور الريادي ويكون فيه القطاع العام القاطرة مدعوما بالقطاع الخاص وبالاقتصاد التضامني والاجتماعي.

-6 نساند نضالات جهة صفاقس دفاعا عن الحقّ النقابي وعن حق المتقاضين في المساواة أمام العدالة، وبقدر احترامنا لاستقلالية القضاء وحرصنا على النأي به عن التوظيف السياسي وتأكيدنا على وجوب رفع الضغوطات التي تمارسها أطراف سياسية على العدالة قضاة وهيئات، وبقدر تقديرنا للهياكل الممثّلة للقضاة، فإنّنا نعتبر أنّ القضيّة قد أخذت منحى التشفّي والثأر، ولذا نطالب بإطلاق سراح الإخوة مبروك شطورو وأشرف بالخير وسامي قريوي أعوان الصحة المعتقلين في انتظار أن تبتّ العدالة في القضية، وندعو الهياكل المختصّة بمن فيهم ممثّلو القضاة إلى التحقيق فيما علق بالملف من غموض وشوائب نتيجة تدخّل أطراف سياسية في ذلك. كما ندين تورّط أحد أصحاب المؤسّسات في القيروان في توتير المناخ الاجتماعي وهرسلة العمّال عبر رفع قضايا وهمية وكيدية هدفها ضرب حقوق العمّال بما فيها حقّهم الدستوري في الانتساب للنقابة.

-7 نعبّر عن عميق انشغالنا للوضع المتردّي الذي يمرّ به القطاع الخاص ومنهم عمّال السياحة، مؤسّسات وعمّالا، في ظلّ غياب أيّ خطّة إنقاذ اقتصادي واجتماعي، ونعتبر الإجراءات المتّخذة خلال أزمة الكورونا قاصرة عن تقديم الحلول ومفتقرة لرؤية إنقاذ حقيقي ممّا يستوجب حوارا تشاركيّا لوضع البرامج والخطط، ونطالب باحترام الاتفاقيات المبرمة ووقف طرد العمّال والإسراع بإحداث صندوق التعويض عن فقدان مواطن الشغل.

-8 نستهجن تصريحات وزير النقل في إحدى وسائل الإعلام الأجنبية بخصوص الناقلة الوطنية ونعتبرها تصريحات لا مسؤولة تستهدف ضرب إحدى أهمّ المؤسّسات العمومية، ونطالب الحكومة بتوضيح موقفها من هذه التصريحات وندعوها، تطبيقا لاتفاق 22 أكتوبر 2018 إلى الشروع في النظر بصفة تشاركية في أوضاع هذه المؤسّسات حالة بحالة كما نطالبها بدعم المؤسّسات العمومية وخاصة منها الاستراتيجية كالمناجم والطاقة والمياه والفلاحة والنقل بجميع فروعه وغيرها من المؤسّسات التي هي في أشدّ الحاجة إلى دعم الدولة أكثر من أيّ وقت مضى وذلك عبر برنامج إصلاحي يضمن عموميّتها وديمومتها وينطلق من استخلاص ديونها المتخلّدة لدى الدولة وتوفير التمويل الكافي لها مثل ما تمّ تخصيصه لمؤسّسات القطاع الخاص.

-9 نرفض توجّه الحكومة إلى تحميل الأجراء تبعات السياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة ونطالبها بالتراجع عن عدد من المراسيم والأوامر والمناشير التي أصدرتها والتي تستهدف حقوق الموظفين والأعوان العموميين ومكاسبهم وحتّى حق أبناء الشعب في الشغل بغلق باب الانتدابات وتأبيدها بطالة مئات الآلاف من الشباب، كما نستنكر غلاء المعيشة والتهاب أسعار العديد من المواد ونجدّد مطالبتنا بتشديد الخناق على المحتكرين والمتلاعبين بقوت المواطنات والمواطنين. وندعوها إلى فضّ كلّ الملفّات القطاعية الخاصّة والإسراع بمراجعة الأجر الأدنى المضمون وصرف القسط الثالث من زيادة أعوان الوظيفة العمومية في آجالها وتسوية وضعية الأساتذة المبرّزين والإسراع بفضّ ملفّ التشغيل الهشّ وإنهاء معاناة عشرات الآلاف من عمّال الحظائر والنوّاب والمتعاقدين وخرّيجي الإجازات التطبيقية وغير ذلك من الآليات الهشّة وتسوية وضعية عمّال البيئة.

-10 ندين إعلان الكيان الصهيوني عن خطّة ضمّ أجزاء كبيرة من الضفّة الغربية ووادي الأردن بداية من شهر جويلية لتعزيز التقدّم في تنفيذ قانون "القدس الكبرى" وتشريع تحويلها نهائيا عاصمة لها وندعو كلّ القوى الوطنية وأحرار العالم للضغط من أجل إسقاط هذا المشروع وضمان الحق الفلسطيني.

-11 نعبّر عن إدانتنا للجريمة العنصرية التي ذهب ضحيّتها المواطن الأمريكي الأسود وننذّد بالتعامل القمعي الذي سطلّته السلطات الأمريكية ضدّ المحتجّين ونعلن تضامننا معهم ونحيّي احتجاجات القوى الديمقراطيّة في العالم للتصدّي للحركات العنصرية.

الأمين العام نورالدين الطبوبي

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها
أحمد التليلي
المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي
المدير
سامي الطاهري
رئيس تحرير
يوسف الوسلاتي
السحب
مطبعة دار الأنوار الشرقية - تونس
المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

في المكتب التنفيذي الموسع للاتحاد

لا مفر من مصارحة الشعب بحقيقة الأوضاع الاقتصادية لا لسياسة التقشف التي تستهدف الخدمات العامة

استهل الأخ نورالدين الطبوبي الأمين العام المكتب التنفيذي الموسع بالتحية مثمّنا الالتزام الذي أبداه النقابيون والنقابيات خلال الحجر الصحي إضافة إلى بقية القطاعات والمكونات التي ساهمت بوطنية ومسؤولية في التصدي للوباء وأضاف أن الوضع الحالي وتبعات الجائحة تفرض على المنظمة النقابية مواصلة دورها خصوصا أن «كورونا» كشف ضعف البنية الاجتماعية وهشاشة الخدمات ونقص الموارد للمؤسسات العمومية وأبرز كذلك استفحال أزمة الثقة بين المواطنين والحكومة جراء تنامي الوضعيات الاجتماعية والمهنية الهشة وغياب البرامج الجادة للنهوض بأوضاع التونسيين والتونسيات وهو ما قد يقود من جديد إلى أزمة سياسية واجتماعية حادة. زد إلى ذلك تواتر المناشير والتصريحات باعتماد سياسة للتقشف وتبني قرارات موجعة مشددا على أن المنظمة النقابية رفضت هذا التمشي الذي لن يساهم في الارتقاء بحق التونسيين في خدمات عامة متطورة على غرار الصحة والتعليم وكذلك حقهم في العمل والتدرج والترقي.

وأكد الأمين العام أن للاتحاد رؤية إصلاحية متكاملة تقوم على ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الأجراء وعدالة التضحيات وقد تمّ في هذا الإطار إمضاء اتفاق 14 أفريل لتمكين عمال القطاع الخاص من أجورهم لشهر أفريل في محاولة لبعث رسائل طمأنة للجميع بما فيها أصحاب المؤسسات الاقتصادية التي يحرص الاتحاد على ديمومتها وبين الطبوبي أن هذا الاتفاق لم يطبق بشكل جيد مع بروز بعض بوادر التراجع عنه او الالتفاف حول بنوده متسائلا في هذا الصدد عن قيمة الحوار الاجتماعي ومصداقية التفاوض.

وأضاف الأمين العام أن المنظمة ليست لها معارك شخصية مع أي طرف كان ولكن معركتها من منوال ونمط مجتمعي يعزز الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويجذر السيادة الوطنية واستقلالية التراب التونسي مجددا في هذا السياق رفض المنظمة النقابية إقحام البلاد في التحالفات الدولية والصراعات في ليبيا.

وبخصوص الوضع العام بالبلاد أكد الأمين العام أن الأرقام التي قدمتها الحكومة في لقائها الأخير بالاتحاد صادمة وتقتضي العمل التشاركي من أجل إيجاد حلول عبر الحوار الاجتماعي والتفاوض المسؤول وتغليب مصلحة البلاد أولا وأخيرا وكذلك مصارحة الشعب التونسي بحقيقة الأوضاع الاقتصادية للبلاد وتحمل المسؤولية. وإثر الافتتاح أحال الأخ الأمين العام الكلمة لعدد من الإخوة أعضاء المكتب التنفيذي لتقديم بسطة حول أبرز الملفات.

وضع اقتصادي صعب

أكد الأخ الأمين العام أن الوضع الاقتصادي للبلاد صعب ودقيق ولا مشكل في التشخيص المتفق حوله من جميع الأطراف مشيرا إلى أن الوفد الحكومي قدم مؤشرات ومعطيات تفيد بأن الدولة التونسية في شبه إفلاس محملا المسؤولية للحكومات السابقة بالدفع نحو الإفلاس من ذلك عدم تبويب مبلغ ديون بقيمة 8500 مليار ضمن الميزانية الجديدة وهو ما سيرفع من نسبة المديونية إلى ما فوق 120 % وبين الأخ بن قدور في هذا الصدد بأن كل الحكومات واصلت في نفس النهج في علاقة بالمديونية من خلال اعتماد نفس المنوال الاقتصادي الذي لا يوجه هذه الديون نحو الاستثمار ولا يحدد جدوى سياسة الاقتراض المجحفة.

وأضاف أن العالم سيتغير بعد «الكورونا» وعلى المنظمة النقابية أن تشكل علاقاتها من جديد مع مختلف الأطراف من حكومة ومجلس نواب الشعب وأحزاب في علاقة بالملفات والخيارات الوطنية في الصحة والتشغيل والتنمية جهوية في ظل الصعوبات التي ستواجهها عديد القطاعات الحيوية والحساسة والتي تقتضي سياسات واضحة وبرامج للإنقاذ النسيج الاقتصادي الوطني مع حرص كبير على العمل وإنقاذ البلاد ومؤسساتها الوطنية وختم الاخ بن قدور بالتأكيد على ثنائية ثقافة المسؤولية وثقافة العمل للخروج تدريجيا من هذه الأزمة الخانقة.

متابعة للوضعيات المهنية

من جهته أكد الأخ حفيظ حفيظ تواصل متابعة الوفد التفاوضي لأوضاع عملة الحظائر وقد كان موضوع تسوية وضعيتهم من بين النقاط الأساسية في اللقاء مع وفد الحكومة وسيتواصل التفاوض بشأن بقية الوضعيات خصوصا منها المتعلقة التربوية والنيابات وأكد الاخ حفيظ أن للاتحاد في هذه النقطة مرجعية من خلال اتفاق سابق مع وزير التكوين المهني والتشغيل ينتظر سحبه لتسوية عديد الوضعيات.

من جهته أكد الأخ محمد علي البوغديري صعوبة الأوضاع بمؤسسات القطاع الخاص وتعمد عديد المؤسسات عدم الالتزام باتفاق أفريل أو تغيير بنوده بإدماج العطل السنوية والمنح مشيرا إلى عدم احترام القانون والدستور والمراسيم التي أكدت أن فترة الحجر الصحي هي فترة عمل فعلي واستثناء القطاع الخاص مؤكدا أن تطبيق اتفاق أفريل كان صعبا في الجهات خصوصا وينتظر أن يشهد شهر ماي صعوبات إضافية داعيا إلى تدخل المجلس الوطني للحوار الاجتماعي حول المسألة.

استياء من التعاطي الحكومي مع الملفات الكبرى

أبدى الأخ صلاح الدين الدين السالمي تشاؤمه بشأن منهجية التعاطي مع ملف مؤسسات القطاع العام وما تجلى من استهتار ولا مبالاة من خلال تخلي الوزراء والمسؤولين عن البحث عن حلول لوضعيات المؤسسات التي تعيش صعوبات ومنها الخطوط التونسية إذ أكد الأخ السالمي أن وزير النقل الحالي صرح خلال جلسة تفاوضية بأن الحكومة ليست لها رؤية لإنقاذ الخطوط التونسية طالبا من المنظمة النقابية مده بنظرتها وتصوراتها لإنقاذ الشركة مؤكدا أن مؤسسات أخرى على غرار الشحن والترصيف أو شركات النقل تتعرض لهجمة من أجل الخوصصة والتفويت فيها لمستثمرين ينتظرون الإشارة من وزراء في الحكومة للإجهاز على مؤسساتنا العمومية وأضاف الاخ السالمي أن الاتحاد منتبه إلى هذه المسائل ولن يفرط في مكتسبات شعبه.

من جهته أكد الأخ منعم عميرة بأن التفاؤل يبنى على مؤشرات وما قدمته الحكومة الحالية إلى حد الآن يؤكد بأنها لا تختلف في شيء عن الحكومات السابقة من خلال المراسيم والمناشير الأخيرة التي تؤكد نوايا الحكومة في تحميل الطبقة العاملة كلفة الأزمة وفاتورة الإصلاحات وأضاف أن المنشور عدد 16 هو بداية لضرب المرفق العام من جهة وتقليص دور الهياكل النقابية في التفاوض من جهة أخرى مؤكدا على ضرورة دراسة هذه النقطة بالذات واستعراض مصير الاتفاقات الممضاة والبالغ عددها 26 اتفاقا و21 أمرا وذلك زيادة على الجزء الثالث من الزيادات في الأجور.

الأخ عبد الكريم جراد أكد بدوره على سياسة إصدار المناشير والأوامر والتي يصدر بعضها في جنح الليل على غرار المنشور عدد 4 الذي حذر رؤساء المؤسسات من تمويل التفرغات والرخص النقابية وغيرها من المكاسب التي أصبح يعاقب عليها القانون مشيرا إلى خطورة الضغط على التشريعات وتوجيهها نحو الضغط على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

شجب للتهجم على المنظمة وحرص على وحدة الصف

سجلت كل التدخلات شجبها للتهجم على الاتحاد ومناضلاته ومناضليه من أطراف تكن العداء لكل نفس تقدمي مدافع عن حق التونسيات والتونسيين وكرامتهم مسجلين تنامي الهجمة على المنظمة واستعارها مرتبط بأجندات أطراف لا تحترم حرمة البلاد وسيادتها ولا تكترث لوضع البلاد وسبل إنقاذها وقد جدد أعضاء المكتب التنفيذي الموسع تمسكهم بوحدة صفهم الصماء وبرمجتهم لتحركات جهوية حاشدة من أجل مصلحة البلاد ومكتسبات العمال وعموم التونسيات والتونسيين أولا وذودا عن منظمة حشاد ثانيا.

* نصر الدين ساسي

الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي

المنظمة الشغيلة ستبقى حجر عثرة أمام كل من يحاول تدمير تونس

قال اليوم الثلاثاء 02 جوان 2020 الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي، إن المنظمة الشغيلة ستبقى حجر عثرة أمام كل من يحاول تدمير تونس وتدمير المنشآت العمومية.

واعتبر الأمين العام في كلمته خلال افتتاح أشغال المكتب التنفيذي الموسع للاتحاد، أن الاتحاد رقم صعب ومن يريد تجاوزه فهو مخطئ.

وصرّح نور الدين الطبوبي في هذا السياق ‹إن أردتموها معركة بناء وإصلاح فنحن منفتحون على ذلك وإن أردتموها معركة اجتماعية بامتياز نحن لها وإن أردتموها معركة كسر عظام نحن لها ونحن جاهزون من أجل بناء البلاد بطريقة صحيحة›.

وأشار الطبوبي الى أن هناك أطرافا تشتغل بالوكالة لتدمير تونس وتدمير المنشآت العمومية في البلاد و أطراف مكلفة بأجندا لشيطنة الاتحاد والتفويت في المؤسسات العمومية.

وتابع نور الدين الطبوبي أن هذه الأطراف نجحت في ضرب وحدة عدة أحزاب وبقيت لهم المنظمة الشغيلة، مشددا في هذا السياق على أن الاتحاد سيبقى حجر عثرة أمامهم.

وقال ان الاتحاد رفع 5 قضايا ضد طرف يعتبر نفسه سياسيا وهو يهرسل ويهتك أعراض الناس» وتابع الاتحاد رفع القضايا بالتوثيق والأدلة والمراجع لكن لا حياة لمن تنادي وفي قضية أخرى يتحرك القضاء بسرعة البرق ويتم النظر في قضية خلاف وعنف لفظي أو مادي».

الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس:

إضرابات واحتجاجات لوضع حدّ لتوظيف القضاء

تجسيما لمقررات الهيئة الإدارية الجهوية الإستثنائية لجهة صفاقس المنعقدة بتاريخ 15 ماي 2020 تنديدا بالهجمة الممنهجة ضد الاتحاد العام التونسي للشغل وإثر إيقاف نقابيي الصحة بجهة صفاقس في قضية النائب العفاس.

افتتح أعوان الصحة سلسلة الإضرابات التضامنية الجهوية بتنفيذ إضراب فاق «تطلعات» و«آمال» النفوس المريضة أعداء منظمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل التي راهنت على فشله، وقد انطلقت جموع «الميدعات البيضاء» من مقرات عملهم باتجاه قلعة النضال والتحدي» دار الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس» حيث التحمت بإخوتهم المتضامنين والمساندين لقضيتهم من نقابيين وعمال وممثلي المجتمع المدني في تجمع حاشد منقطع النظير رفعت خلاله العديد من الشعارات...

بالروح بالدم نفديك يا اتحاد... صف العمال واحد... لا ميليشيا لا روابط الاتحاد ديما ثابت.. شادين شادين في سراح المعتقلين.. والعديد من الشعارات الأخرى المنتصرة للمنظمة الشغيلة ولاستقلالية القضاء ولمدنية الدولة.

الأخ يوسف العوادني الكاتب العام الجهوي للمتربصين بالاتحاد... هذا الميدان أمامكم إحذروا غضبنا

في مستهل كلمته رحب الأخ يوسف العوادني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس بالأخ سامي الطاهري عضو المركزية النقابية والناطق الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل وباسم كافة أعضاء المكتب التنفيذي بالجهة حيى كافة الحاضرين من أعضاء هيئة إدارية ونقابات وعملة مثمنا حضورهم ودعمهم لإخوتهم أعوان الصحة ولعائلات المعتقلين وقدم التهاني لأعوان الصحة الذين استجابوا لنداء العزة والكرامة لنصرة زملائهم والدفاع عن منظمتهم العتيدة بشجاعتهم المعهودة والذود عنها ممن تسول لهم أنفسهم المريضة التربص بها والتصدي لهم بكل الوسائل المتاحة حاثا إياهم الانتباه جيدا لما يحاك في الغرف المظلمة والمعلنة من الداخل والخارج وبأن نجاحكم اليوم هو نصرة لمنظمتكم الشامخة عبر تاريخها المضيء الحافل بمحطاته النضالية مبرزا أن الاتحاد صامد أمام القضايا العادلة وان المنظمة لا تخذل أبناءها وتوجه لمن يكن الحقد والضغينة لمنظمتنا والمتربصين بها... لمن لا يعرف تاريخنا ومحطات نضالاتنا عليه أن يقرأ التاريخ من جديد.

الأخ سامي الطاهري..نحن لا نظلم أحد.. نحن ندافع عن المظلومين والحيف والظلم.. لكن إذا ظلمنا لا يلمنا أحد

بلغ الأخ سامي للأخوة أعوان الصحة تحيات الأخ نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وكافة أعضاء المكتب التنفيذي الوطني لنجاحهم الباهر لمحطة من محطات نضالاتنا بتنفيذ إضرابهم الذي فاجأ المشككين والمتراهنين والذين في نفوسهم مرض معبرا كعادته عن سروره بوجوده بجهة صفاقس قلعة النضال والصمود لما للجهة من أهمية بالغة في النسيج النقابي عبر التاريخ وفي الحاضر «كما حيى الحضور الضخم لمساندي أخوتهم أعوان الصحة وقال بأن الاتحاد اليوم يتعرض لهجمة شرسة ممنهجة نظرا إلى اصطفافه وراء شعبه ووراء القضايا العادلة وضد الحيف والظلم مضيفا أن الاتحاد متماسك وجاهز وعلى أتم الاستعداد في هذه المحطة النضالية دفاعا عن الموقوفين من مستشفيي الهادي شاكر والحبيب بورقيبة في صفاقس قلعة النضال... رسالتنا واضحة... نحن لا نعتدي على أحد «لا نظلم أحد» نحن ندافع عن المظلومين ضد الحيف والظلم، لكن إذا ظلمنا لا يلومنا أحد ونذكرهم بسنوات 78 و85 وجانفي2011 وأضاف نحن اليوم في هذا التجمع العمالي الحاشد كلنا يد واحدة مع المعتقلين وأن إضرابنا ليس كما يروج له البعض ضد القضاء أو القضاة والذي كان بعضهم يحتمي بالاتحاد في سنوات الجمر... لقد اكتوينا بقضاء التعليمات لذلك نحن أول من يدافع عن استقلالية القضاء وأضاف لقد حاولوا بممارساتهم الدنيئة جرنا لغاياتهم الخسيسة إدخالنا في «مصادمة» مع الهيكل القضائي ورسالتنا لن يكون أي صدام بيننا وبين قضاء عادل، منصف، يتعامل مع الجميع على قدم المساواة ويسوي بين الناس... وحد ما فوق راسو ريشة. هذا هو القضاء الذي ندافع عنه.. قضاء الجمهورية الديمقراطية.. قضاء تونس العادلة.

ومضى قائلا إن إضرابنا اليوم هو إضراب ضدّ من يمارسون ضغوطاتهم على القضاء وضد الأطراف السياسية التي تستغل البرلمان وفلوسها وتأثيراتها لهرسلة القضاء وتدعوه ليصبح عدو شعوبها... نحن ضد الضغط الذي يمارس عليهم من محاميي التكفيريين.

وفي ختام كلمته ذكر الذين أرادوا في سنة 2012 تحويل مدينة صفاقس أرض النضال إلى إمارة فكان ردنا... صفاقس حشاد لن تقبل أن تكون إيالة تركية وأن أرض تونس لا تدنس بأي قوى استعمارية لقتل أبناء شعبنا في ليبيا والاتحاد متجند مع كل القوى الوطنية للتصدي بكل الأشكال لاستخدام أرض تونس منطلقا للتدخل التركي أو الأمريكي أو غيره في الشقيقة ليبيا.

انطلقت المسيرة من أمام دار الإتحاد جابت شوارع المدينة باتجاه مقر الولاية حيث تم استقبال كافة أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي وبحضور الأخ سامي الطاهري الأمين العام المساعد للإتحاد العام التونسي للشغل والذي تم إبلاغ السيد الوالي غضب الاتحاد وقلقه لتوظيف السلطة القضائية في قضية النائب العفاس من أطراف سياسية وأن المنظمة الشغيلة ليست مستعدة التخلي عن نقابييها الموقوفين.

* سهيل عاشور

الأخ سامي الطاهري:

إجراءات الحكومة تتناقض مع تعهداتها في المجال الاجتماعي

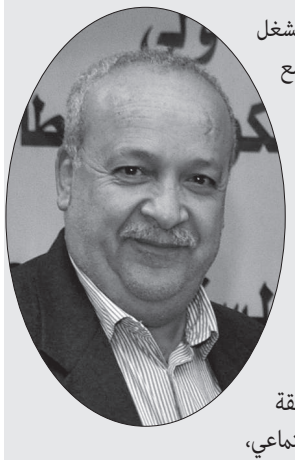

اعتبر الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل الأخ سامي الطاهري، ان اجراءات الحكومة تتناقض مع تعهداتها في المجال الاجتماعي.

واكد الأخ الطاهري في حديث لجريدة الشعب، ان عدم مبادرة الحكومة بتطبيق الاتفاقيات السابقة المبرمة مع المنظمة الشغيلة خلق جوّا من الضبابية في مدى الالتزام بالتعهدات ذات البعد الاجتماعي.

وبيّن أن اتحاد الشغل يعتبر أن الالتزام بتطبيق الاتفاقيات الشغلية يمثل ركيزة أساسية في تحديد طبيعة علاقته مع الحكومة.

ولاحظ وجود مؤشرات تقوض وتتناقض مع الوثيقة التعاقدية لتكوين الحكومة في مستوى المجال الاجتماعي، مشيرا إلى أن التصريحات الصادرة من أكثر من وزير تمثل تلويحا بعدم الايفاء بانقاذ المؤسسات العمومية في قطاعات استراتجية من بينها النقل.

ومن بين الاجراءات التي أثارت حفيظة المنظمة العمالية، تأكيد وزير النقل انور معروف بأن الحكومة لن تضخّ اعتمادات مالية لانقاذ شركة الخطوط التونسية.

وذكر الناطق الرسمي باسم اتحاد الشغل ان الاتحاد لن يقف مكتوف الايدي في ظل عدم تسوية الملفات العالقة في الجانب الاجتماعي. كما أشار الى ان بعض الاجراءات الحكومية ساهمت في ظهور ضبابية في الجانب الاجتماعي، مذكرا بإصدار كل من وزير المالية نزار يعيش ورئيس الحكومة الياس الفخفاخ منشورين اثنين ينصان على التقشف من خلال استهداف حقوق الاجراء والموظفين ويخالفان الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد.

وبينما تبدو العلاقات بين الاطراف المشكلة للائتلاف الحكومة ليست في أفضل حالاتها، فإن اتحاد الشغل يؤكد ان الوضع الاجتماعي يشهد حراكا بفعل توتر الأجواء في بعض الجهات والقطاعات.

وتسجل ولاية صفاقس جملة من التحركات والاضرابات التي يدعمها الاتحاد الجهوي للشغل من اجل الذود عن نقابيين من بين أعوان الصحة تم ايقافهم منذ اكثر من شهر على خلفية حادثة اقتحام أحد نواب الشعب لاجتماع اللجنة الجهوية لمجابهة كورونا المستجد.

ودعا الأخ الامين العام المساعد باتحاد الشغل الى معالجة وضعيات المؤسسات العمومية المهددة بالافلاس عبر مخططات للانقاذ.

وأكد الأخ الطاهري ان الوضع الحالي يستدعي التسريع بمعالجة وضعيات عدة قطاعات، معلنا، أن المنظمة الشغيلة تستعد لعقد هيئة ادارية بقطاع الصحة العمومية وذلك غدا الخميس.

وتنتظم هيئة ادارية لقطاع الفلاحة يوم السبت المقبل كما برمجت عدة قطاعات أخرى عقد هيئاتها الادارية خلال الفترة المقبلة.

ولئن تشهد اكثر من جهة حراكا اجتماعيا للمطالبة بمعالجة الاستحقاقات الاجتماعية الا ان الأخ القيادي بالاتحاد، أكد وجود نفس وطنيّ لدى جزء من الحكومة يمكن ان يساهم في تكريس التوجه الاجتماعي بتونس.

* هادي الحريزي

صفاقس

البلديين وأعوان الولاية وسلك العمد بصفاقس في إضراب تضامني

الإضرابات التضامنية تتواصل على خلفية اعتقال نقابيي الصحة بصفاقس

في إطار سلسلة التحركات و الإضرابات التضامنية مع المعتقلين في القضية التي تقدم بها النائب العفاس والتي أقرتها الهيئة الإدارية الجهوية الإستثنائية بصفاقس بتاريخ 15 ماي 2020 برئاسة الأخ بوعلي المباركي الأمين العام المساعد للمركزية النقابية نفذ اليوم الثلاثاء 03 جوان 2020 أعوان البلديات و أعوان الولاية بصفاقس اضرابا تضامنيا مؤازرة ومساندة لنضالات أخوتهم بقطاع الصحة للدفاع عن استقلالية القضاء وضد الظلم والحيف' وفي تجمع ضخم أمام مقر بلدية صفاقس الكبرى' وفي خضم هذا التجمع ألقى الأخ يوسف العوادني الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بصفاقس والذي كان مرفوقا بأعضاء المكتب التنفيذي الجهوي وبحضورأعضاء الهيئة الإدارية الجهوية والعديد من النقابيين من مختلف القطاعات والعملة _كلمة حيى من خلالها كافة الأخوة النقابيين والعمال لكل القطاعات الذين شاركوا بحضورهم زملاءهم المضربون وبالأخوة أعوان الولاية والأخوة بسلك العمد الذين شاكوا أخوتهم البلديين في إضرابهم منوها بالحس التضامني الذي يتحلى به نقابيو جهة صفاقس عبر تاريخ نضالاتهم وتقاليد مواجهة أزماتهم ومحنهم مبلغا إياهم تحية كافة أعضاء المكتب التنفيذي الموسع للإتحاد العام التونسي للشغل وفي مقدمتهم الأخ نور الدين الطبوبي الأمين العام للمنظمة والذين عبروا من خلال بيان المكتب التنفيذي الموسع بتاريخ 02جوان 2020 عن تضامنهم ومؤازرتهم لكل تحركاتهم النضالية .

ونشير بأن أعوان وعمال الفرع الجامعي للمواد الكيميائية والنفط بالجهةينفذون إضرابهم التضامني يوم 04جوان 2020

سهيل عاشور

من أنقذ الغنوشي؟

التفاف تحالف اليمين أم فشل الحراك الشعبي؟

* الحبيب الشابي

الم يكن لقاء سكان القصور الثلاثة 48 ساعة قبل انعقاد الجلسة العامة ليوم 3 جوان 2020 المخصصة للحوار حول الديبلوماسية البرلمانية والنظر في لائحة كتلة الحزب الحرّ الدستوري الداعية الى عزل الغنوشي من رئاسة مجلس نواب الشعب. إلا تتويجا من ناحية لما حققته احزاب الائتلاف الحاكم من «نجاح» في صياغة موقف موحد يرفض كل اشكال الفوضى والمس من دعائم الاستقرار ومن ناحية أخرى للفشل الذريع الذي رافق تحرّك غرة جوان والذي توقعه البعض بأن يكون نسخة مطابقة للتحرك الشعبي في شهر جويلية لسنة 2013 .

* من شكر وذمّ.. فقد كذب مرتين

أن عزم الكتل البرلمانية والاحزاب السياسية على الإطاحة بالسيد راشد الغنوشي من رأس البرلمان، قد أظهر انتهازيته من الحراك الشعبي الواسع والمطالب من ناحية بمساءلة زعيم حركة النهضة عن مصادر ثروته المدهشة والداعية من ناحية ثانية الى مساءلته على خلفية التهاني التي قدمها الى فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية.

* انتهازية الكتل البرلمانية

انتهازية الكتل البرلمانية تعترف بالتصريحات الأخيرة التي أدلى بها رؤساؤها، اذ في الوقت الذي بيّن فيه السيد هشام العجبوني رئيس الكتلة الديمقراطية وأحد قادة التيار الديمقراطي ان سحب الثقة من رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي بات امرا غير مطروح وان تقارب حزبه من الحزب الدستوري الحرّ ورئيسته السيدة عبير موسي أمر غير مطروح بالمرّة، نفى السيد مصطفى بن أحمد رئيس كتلة تحيا تونس وأحد قادتها ان تكون كتلته قد شاركت في عملية التنسيق بشأن اعداد عريضة سحب الثقة من رئيس مجلس النواب، مضيفا ان كتلته قد تفاعلت ايجابيا مع ما اعتمل داخل اجتماع رؤساء الكتل المتكوّنة من قلب تونس والمستقبل والوطنية والكتلة الديمقراطية.

وقد أنهى السيد مصطفى بن أحمد موقفه بشنّ هجوم شرس على رئيسة كتلة الحزب الحرّ الدستوري الحرّ واصفا إياها بالكذب بعد ان كشف المغالطات التي قامت بها السيدة عبير موسي وخاصة تلك المتعلقة بتأكيدها على وجود مشاورات مع عدد من الكتل بهدف سحب الثقة من رئيس مجلس النواب وتكوين أغلبية برلمانية جديدة لانتخاب رئيس جديد لقيادة المرحلة القادمة.

* النهضة تقفز من تحت الركام

ولئن بررت الكتلة الديمقراطية تراجع موقفها من زعيم حركة النهضة الى تراجع موقف هذه الأخيرة من الوثيقة التعاقدية بإضفاء بعض من الليونة بعد أن كانت تعتبر مضامينها غير ملبية وغير مستحيلة لشروط الحكومة الوطنية ومقوماتها فإن تراجع موقف كتلة تحيا تونس ومعها قلب تونس والمستقبل والوطنية، قد عكس رفض هذه المكونات سليلة التجمع الدستوري الديمقراطي الى أن تكون رئيسة الحزب الدستوري الحرّ ورئيسة كتلته زعيمة المعارضة التي سيسجل لها التاريخ الاطاحة بما تسميه ممثل جماعة الاخوان العالمية بتونس وبالتالي قطع الطريق امام امكانية تزعمها لمعارضة وطنية تهدف الى استئصال الاخوان من المؤسسات الاقتصادية ومن مفاصل الدولة.

* عبير موسي تتعرض لنيران صديقة

أما زعيمة الدستوري الحرّ التي كانت قد أعلنت سابقا عن سلسلة لقاءاتها بممثلي كتل تحيا تونس وقلب تونس والاصلاح والمشروع والانطلاق في التوقيع على عريضة نيابية لسحب الثقة من الغنوشي، حسب الفصل 14 من القانون الاساسي فيبدو انها قد تعرضت في الايام الأخيرة التي تفرغت فيها لموت والدها الى نيران صديقة من أولئك الذين انتموا سابقا الى حزبها المنحل التجمع الدستوري الديمقراطي.

* تراجع تكتيكي للشعب والتيار

وبالمحصلة، فإنه يمكن التأكيد على ان تراجع كل من التيار الديمقراطي وحركة الشعب عن سحب الثقة من الغنوشي بعد مساءلته وعدم تماهيهما مع الحراك الشعبي والمدني وهو تراجع تكتيكي أملته طبيعة المرحلة، حيث يدركان اكثر من غيرهما ان حركة النهضة لا تزال تمسك بخيوط اللعبة سواء داخل التحالف الحكومي أو داخل التحالف البرلماني وبالتالي، فإن استمرار حاجتها الى حركة النهضة يبدو اكثر الحاحا من حاجة النهضة إليهما

* الرؤساء الثلاثة: محافظون بامتياز

أما لقاء الرؤساء الثلاثة لتنقية الاجواء واحتواء درجة التوتر بينهم سيقطع الطريق امام تنامي الحراك الشعبي الذي قد يأتي على الأخضر واليابس للمنظومة التي أفرزتها الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 .

حراك اجتماعي، يفتقر اليوم الى معارضة جادة وفاعلة داخل مجلس النواب وفي الشوارع .

توسيع الائتلاف الحاكم أم إطلاق رصاصة الرحمة على حكومة الفخفاخ؟

في غياب التداول الصريح والشفاف لما يجري داخل حوار الوثيقة الاستراتيجية التي قرت حكومة الفخفاخ طرحها للتداول على الأحزاب السياسية، كثر الحديث عن تعطيل متعمد من حركة النهضة، وتحديدا من رئيسها الشيخ راشد الغنوشي، لأي إمضاء على هذه الوثيقة حتى لا تصبح ميثاقا قد يلزمه باستحقاقات لا يبدو انه مستعد لها، طالما لم يحصّن محيطه ومحيط حركته بقوة برلمانية وسياسية يثق في دعمها المطلق لخياراته، ولا يخشى أن تخرج من يديه في أي لحظة، كحلفائه الحاليين.

الغنوشي قال في تصريح أمس الأول لوكالة أنباء الأناضول ولموقع الجزيرة نت، إن إصراره على إلحاق حزب قلب تونس بالحكومة هو نتاج لان تونس مازالت تحتاج إلى توافقات واسعة تشمل جميع الكتل والتيارات، وان دخول قلب تونس الى الحكم سيكون بمثابة ترسيخ لهذا التوافق الواسع الذي هو ضمانة استقرار الحكومة.

وهذا الكلام يتطابق كليا مع قناعة الغنوشي التي دأب على اللجوء إليها في كل مراحل الحكم، سواء في عهد الترويكا حين حرص على ضم كل الأحزاب إلى الحكم لكن الجمهوري والعمال رفضا ساعتها، وفي عهد الباجي حين اندفع إلى مشاركته الحكم وشجع أحزاب سليم الرياحي وآفاق تونس وغيرها على الالتحاق، وهو بالتالي يترجم سياسته الواضحة في تشريك الجميع، أو على الأقل أكثر ما يمكن من القوى السياسية، حتى يحقق هدفين اثنين:

* الأول أن يوفر اكبر قدر ممكن من حزام سياسي نظري، وبالتالي يستطيع أن يحكم هو من دون أن يكون في صدارة المشهد ودون أن يتحمل مسؤولية مباشرة في كل ما قد يقع.

* الثاني هو «توريط» الجميع في الفشل الذي يعرف الغنوشي أنه واقع لا محالة، نظرا إلى ظروف البلاد الاقتصادية وإلى الظروف الدولية التي لم تعد تسمح بتوفر المساعدات المالية وإلى انكماش الاستثمار وشحّ الموارد، وبالتالي هو يعرف ان شعارات النجاح والتنمية والتقدم لا تعدو ان تكون لغة للتغطية على فشل بلد آخر، وان على جميع القوى ان تتحمل مسؤوليتها في هذا الفشل القادم لا محالة.

من هنا بدا حرصه واضحا وجليا على أن إمضاء على وثيقة الحكم إلا بعد انضمام كتلة نبيل القروي إلى الحكومة، حتى يضع حلفاءه قبل خصومه أمام أمر واقع جديد، وهو أنه لم يعد صاحب الكتلة الأكبر في البرلمان، بل صاحب الأغلبية المطلقة التي تؤهله للحكم كما يشاء دون أن يكون رهينة عند حزبيْ التيار والشعب، وهما اللذان أُجبرَ على الحكم معهما دون أن يكون راغبا في ذلك، لكن اضطرته ظروف سياسية في تلك الفترة، خاصة بعد اسقاط حكومة السيد الحبيب الجملي وما جرى فيها من تحالفات، أشعلت ضوءا أحمر أمام الغنوشي وجعلته ينتبه إلى أن هناك قوة قد تتشكل ضده في أي لحظة، بانضمام القروي إلى الشعب والتيار والشاهد، ومنذ تلك الفترة وهو يعمل جاهدا على أن تجتمع هذه الكتل على موقف موحد أبدا.

مصادر من أروقة البرلمان تتحدث عن نجاح منقطع النظير للغنوشي في إبعاد قلب تونس عن أي امكانية للتحالف مع الشعب والتيار والشاهد من جديد، وعزله إلى حدود أن أصبح الكثيرون يرون في كتلة قلب تونس مجرد «ائتلاف كرامة» بثوب آخر، وان نواب الكتلة لم يعودوا قادرين على معارضة أي مشروع أو قانون تتقدم به الحكومة أو حركة النهضة أو رئيس المجلس، وان وضعهم داخل المجلس قد خرج تماما من دائرة المعارضة والتحق بدائرة الحكم، وينتظر فقط الانضمام إلى القصبة من خلال وزارة أو اثنتين تكون تتويجا «لتدجين» الحزب وإسكاته نهائيا، كما يرى مراقبون.

هذه الخطوة يعرف الغنوشي جيدا أنها لن تلقى قبولا ولا ترحابا من حلفائه التيار والشعب والشاهد، وخاصة من رئيس الحكومة نفسه وتحديدا من رئيس الجمهورية أيضا الذي لا يمكن أن يقبل بإدخال حزب القروي إلى السلطة، لكن رئيس حركة النهضة يصر على ذلك بل ويعتبره الضامن لتوافق واسع يضمن بقاء الحكومة وقوتها.

وهو يعرف أيضا أن الحل الوحيد لفرض هيمنته على الحكومة هو جعل النهضة بحليفيها، قلب تونس وائتلاف الكرامة، الأقوى والأكثر عددا، وقطع الطريق أمام أي إرباك قد تطرحه أمامه حركة الشعب او التيار الديمقراطي.

وباستقرار الحكومة من خلال هذه الضمانات، يتفرغ الغنوشي لحلحلة مشاكل حركته الداخلية، التي تتشعب كل يوم خاصة مع اقتراب موعد المؤتمر الحادي عشر للحركة الذي لم يحدد موعد انعقاده بعد لكن موعده الأصلي قد مضت عليه أيام، وبتعالي الأصوات المعارضة لبقائه على رأس الحركة، والمناكفات التي يواجهها يوميا في قبة البرلمان.

ولا شك في أن أحسن الحلول بالنسبة إلى الغنوشي الآن هو تقوية رصيده وفرض هيمنته على حكومة الياس الفخفاخ، تعويضا عن اهتزاز «عرشه» داخل الحركة، وردًّا على معارضيه داخل البيت النهضاوي، وكذلك للتمترس بأسوار الحكومة في مواجهة الهجمات الكثيرة التي يتعرض لها داخليا وخارجيا، والاتهامات التي توشك ان تعصف بسلطاته ومكانته التي بذل الكثير من أجل الوصول بها الى المواقع الحالية.

* طاهر علي

تطورات الوضع الليبي

تتصدّر اهتمام الراي العام التونسي

* خليفة شوشان

الأمر اليوم لم يعد مجرّد توقعات مبنيّة على التحليل والفرضيات النظريّة للمحللين الاستراتيجيين والمختصين في العلاقات الدوليّة عموما وللشأن الليبي بشكل خاص، كما كان عليه الوضع مع بداية الازمة الليبية وخاصة منذ تفجّر الاوضاع السياسية بين «اخوة فبراير» اثر انتخابات 2014 التي افرزت خارطة سياسية لم ترض جماعات الاسلام السياسي والقوى التي تدعمها عربيا واقليميا ودوليا وتطوره فيما بعد الى صراع مسلّح أخذت رقعته وحدته تتوسّع.

من خلاف سياسي إلى حرب أهليّة طاحنة

الأوضاع في ليبيا تحوّل اليوم الى ما يشبه الحرب الأهلية بين شرق البلاد بقيادة البرلمان الليبي المنتخب والشرعي بقيادة رئيسه عقيلة صالح والمتحالف مع المشير خليفة حفتر الذي عينه قائدا أعلى للجيش الليبي والحكومة الشرعيّة المعترف بها في اتفاقية الصخيرات ودوليا بقيادة رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج المتحالف مع الاخوان المسلمين وبقيّة الميليشيات المسلحة في طرابلس والغرب الليبي والذي لم يتأخر في الامضاء على اتفاق مع الرئيس التركي الطيب أردوغان أواخر نوفمبر من العام المنقضي الماضي حمل اسم «مذكرة تفاهم للتعاون الأمني والعسكري بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة الوفاق الوطني» سمحت لتركيا بالتدخل المباشر في الحرب والتمكن من الدفاع عن العاصمة الليبية المحاصرة منذ أشهر من قوات الجيش الوطني الليبي والقوات القبلية الرديفة المقاتلة معه، ونجاحها مؤخرا في السيطرة على قاعدة الوطية الاستراتيجية واسترجاعها من خليفة حفتر فيما اعتبر أحد أكبر الاختراقات التي تحققت للمحور التركي القطري الاخواني الداعم للسرّاج.

المغرب العربي على صفيح ساخن

هذا التحوّل الذي شهدته جبهات الصراع العسكري في الشقيقة ليبيا لم يكن بمعزل عن جملة التحركات الاقليميّة والدوليّة وستكون له تداعياته المستقبلية التي يؤكد كل المتابعين للشأن الليبي أنها ستشمل كل بلدان المغرب العربي وفي مقدمتهم تونس، خاصة وأن كلّ المؤشرات

والتحشيدات العسكرية تبيّن أن الحدود الليبيّة التونسيّة الجزائريّة الى جانب الحدود الليبية مع دول الساحل والصحراء ستتحوّل قريبا إلى احدى أكبر بؤرة الصراع تفجرا بين القوى الكبرى الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا وايطاليا الى جانب وكلائهم الاقليميين تركيا وقطر من جهة والامارات والسعوديّة ومصر من جهة ثانية. في استنساخ للمحرقة السوريّة..

حرب المصالح الاقليمية والدولية تشقّ ليبيا

الكعكة الليبيّة بعد كلّ عمليات التسخين واشعال نار الصراع الليبي-الليبي نضجت واستوت ووضعت على طاولة تقاسم النفوذ الاستراتيجي الاقليمي والدولي وحولها تحلّقت كل القوى التي خرجت من «مولد الطبخة السوريّة» بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها بعد أن «تهاوشوا» وأفلتت «الطريدة» السوريّة من بين أيديهم كما قال وزير الخارجية القطري الأسبق حمد بن جاسم رغم كلّ ما دفعوه من اموال للدعاية الاعلاميّة والتجنيد للقتال تحت مسميات الجهاد والنصرة والدفاع عن الثورة والديمقراطيّة وما قاموا به من تسفير لمئات الآلاف من المقاتلين وتدريبهم وتسليحهم. تقريبا جميع القوى الاستعماريّة وأدواتها السياسيّة في المنطقة التي خرجت مهزومة من الساحة السورية تعيد الانتشار في ليبيا بما في ذلك -وهو الامر الاخطر- المجموعات الارهابيّة التي تمّ استكمال اعادة انتشارها من سوريا إلى ليبيا عن طريق المخابرات الامريكية القطرية وقد اشارت عديد التقارير المتطابقة وأهمها ما أورده المرصد السوري لحقوق الانسان (المعارض للنظام السوري والمعتمدة تقاريره) الى أن 10 الاف مقاتل تم نشرهم في ليبيا للقتال مع السرّاج.

تهنئة السرّاج وإعلان «أفريكوم» يقسمان الساحة السياسية

جملة هذه التطورات على حدودنا دفعت بالاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الى التنبّه الى خطورة ما يحدث على حدودنا الجنوبيّة الشرقيّة وخاصة بعد ان استفاقت على خبرين صادمين الاول كشف عنه المجلس الرئاسي الليبي حول تهنئة رئيس مجلس النواب راشد الغنوشي رئيسه فائز السراج باستعادة قاعدة «الوطية» العسكرية القريبة من حدود تونس في انتهاك واضح لمبدأ الحياد التونسي والنأي بالبلاد عن التخندقات السياسية والعسكرية والدعوة المتكررة الى الحوار سبيلا لحل الخلافات بين الاخوة الليبين، أما الخبر الثاني فتمثل في اعلان القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» عن إمكانية نشر قواتها في الجنوب التونسي. خبران لم تفصل بينهما سوى أيام قليلة جعلا من الشأن الليبي يحتل صدارة اهتمام الاعلام والشارع التونسي ويقسم الرأي العام الى معسكرين. معسكر اعتبر ما أتاه رئيس البرلمان تجاوز لصلاحياته وسطو على صلاحيات رئيس الجمهورية واستثمار لموقعه في رئاسة مجلس النواب لخدمة أجندات حزبه الاقليمية والدولية وتوريط تونس في الانخراط في الحرب الدائرة بين الأشقاء الليبيين وهو المعسكر الذي ضم جميع الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية وقوى المجتمع المدني الوازنة التي أصدرت أغلبها منفردة أو مجتمعة بيانات منددة بما سمته بالتجاوز الجسيم لراشد الغنوشي أما المعسكر الثاني فقد ضمّ كل من حركة النهضة والأحزاب والشخصيات والكتل النيابية والجمعيات الدائرة في فلكها والتي لم تخف انحيازها منذ سنوات وانخراطها في المحور التركي القطري الاخواني في كلّ الصراعات التي تشقّ المنطقة من سوريا مرورا باليمن والعراق وصولا الى ليبيا.

جلسة عامة بين المساءلة والمحاورة

ثار الجدل خلال الأيام الماضية حول طبيعة الجلسة العامة التي أقرها مكتب مجلس نواب الشعب واختلفت الآراء حولها بين أن تكون مساءلة لرئيس المجلس راشد الغنوشي عن التهنئة التي توجه بها لرئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج فيما اعتبر تجاوزا لصلاحياته وسطوا على صلاحيات رئيس الجمهورية وبين أن تكون الجلسة العامة مجرد حوار حول ما سمي «بالديبلوماسية البرلمانية» المفهوم الذي استندت اليه حركة النهضة لتبرير ما قام به رئيسها، قبل أن يتطور الى الحديث عن امكانية سحب الثقة من رئيس البرلمان بعد قيام الحزب الدستوري الحر بجمع امضاءات على لائحة تهدف الى «إعلان رفض البرلمان للتدخّل الخارجي في ليبيا ومناهضته لتشكيل قاعدة لوجستيّة داخل التراب التونسي قصد تسهيل تنفيذ هذا التدخّل»، وهو الأمر سيشكل محور الصراع بين الأحزاب والكتل النيابية خلال الجلسة العامة.

بيــان الاتحاد حول ما يجري على الأراضي الليبيّة

رفض لأي تدخل أجنبي واعتباره احتلالا مباشرا

تتصاعد الأحداث في الشقيقة ليبيا بعد ما يقارب 10 سنوات من الاقتتال والتدخّل الأجنبي واستباحة أرواح أبنائها وثرواتها، وقد أصبح الوضع أكثر خطورة بعد التدخّل المباشر لعدد من الدول وبعد نقل الآلاف من الإرهابيين الذين منيوا بأشنع الهزائم في سوريا الشقيقة لتحويل المواجهة بين الدول الإمبريالية بمحاورها المختلفة من الجبهة السورية إلى الجبهة الليبية ومنها إلى جبهات أخرى في إفريقيا لتقاسم مواقع النفوذ والهيمنة على الثروات وخاصّة منها النفط والغاز والأورانيوم، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الوضع المتفجّر على تونس ليشكّل ذلك تهديدا مباشرا على جميع الأصعدة السيادية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد تفاقمت التهديدات بتورّط جهات سياسية تونسية في دعم هذا الطرف أو ذاك وبعد البيانات والتصريحات لقيادة القوات الأمريكية أفريكوم والتي كشفت عن خطّة لاستخدام الأراضي التونسية لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الصراع الليبي مباشرة، وإنّ المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل وهو يتابع منذ مدّة طويلة هذا الوضع الخطير وتناسقا مع ما أصدرته سلطات القرار في الاتحاد من مواقف فإنّه يجدّد:

- رفض أيّ تدخّل أجنبي في ليبيا واعتباره احتلالا مباشرا، والدعوة إلى وجوب فرض حلّ ليبي ليبي للأزمة عن طريق حوار يسبق بإيقاف كل أشكال الحسم المسلح.

تجنّد الاتحاد مع كلّ القوى الوطنية للتصدّي بكلّ الأشكال لاستخدام تراب بلادنا منطلقا للتدخل الأمريكي أو التركي أو غيره في ليبيا.

-تسخير كلّ قواه وكافّة أشكال الضغط لمنع جرّ تونس إلى مستنقع المحاور ومطالبة السلطات بمختلف مستوياتها واختصاصاتها بالالتزام بموقف رفض الاصطفاف والنأي بالبلاد عن التورّط في تدمير الشقيقة ليبيا وتقتيل شعبها.

-دعوة رئيس الجمهورية ونوّاب الشعب الوطنيين إلى تقديم مبادرة قانونية تمنع أيّ طرف مهما كان موقعه وقوّته من جرّ تونس إلى الاصطفاف وراء الأحلاف والتي تصبّ جميعها ضدّ مصلحة تونس وضدّ مصلحة أشقّائنا في ليبيا وشعوبنا في المنطقة العربية.

مطالبة السلطات التونسية وخصوصا رئيس الجمهورية المخوّل دستوريا للتعبير عن الموقف الوطني، باتّخاذ كلّ الإجراءات الأمنية والحمائية والسيادية لحماية حدودنا ومنع تنقّل الإرهابيين من ليبيا وإليها وعدم تكرار التجربة الإجرامية للتسفير التي أودت بالآلاف من شبابنا إلى محارق الموت والإرهاب.

* الأمين العام نورالدين الطبوبي

الفساد يطال 80 بالمائة من المواد المدعمة

* ألف موظّف و5 آلاف تاجر و700 شركة تجارة بالجملة و200 صيدليّة، مورطون في احتكار المواد المدعمة

أكد رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام بمجلس نواب الشعب، بدر الدين القمودي، يوم الإثنين 1 جوان 2020، اجتماع أعضاء اللجنة ووزارة التجارة على وجود فساد كبير في ملف «منظومة الدعم» ككل (من الدعم الموجّه إلى الموّاد الغذائية من الزيت النباتي والحليب.... إلى الأعلاف).

وأشار القمودي، إثر جلسة مغلقة التأمت للاستماع لوزير التجارة محمد مسيليني، بخصوص هذا الملف، إلى أن الفساد يطال 80 بالمائة من المواد المدعمة ويستفيد منها «بارونات الفساد في البلاد» ولا يستفيد مستحقو الدعم سوى بنسبة 20 بالمائة منه.

وخلال الجلسة، أكد وزير التجارة محمد المسيليني أن تونس في مرحلة التفكير في آليات لإصلاح منظومة الدعم بهدف توجيهها إلى مستحقيها.

وأشار إلى أن وزارة التجارة تعمل على رقمنة مسالك التوزيع وتكثيف الرقابة على المواد الغذائية والمواد المدعمة.

وبخصوص منظومة الدعم وضرورة إصلاحها، فإن الموضوع سبق أن طرح ووضع على كل طاولات الدرس وتمّ تدارسه من طرف كل من مرّ بوزارة التجارة من وزراء ما قبل الثورة وبعدها.. حتى ان الوزير السابق عمر الباهي كان صرح انه تم الشروع في تركيز واستغلال تطبيقة إعلامية، تمكن من المتابعة الحينية لشراءات المواد المدعمة ولمبيعاتها، وقد اكد في احد تصريحاته على ان استمرار منظومة الدعم بالشكل الحالي يعتبر تشريعًا أكثر للفساد..

لكن يبدو أن الحديث عن إجراءات رقمنة وتطوير تطبيقة إعلامية جديدة لمعالجة معضلة الدعم وكذلك اجراءات المتابعة لا تغدو ان تكون مجرد كلام نظري غير مفعل على أرض الواقع فالفساد نخر ومازال ينخر منظومة الدعم إلى حد لا يوصف.. فساد جعل بعض المواد الأساسية المدعمة تختفي من الأسواق وتُباع لاحقا بأسعار أرفع.. ويفسر البعض هذا الأمر بأن كبار التجار يتهافتون على شراء المواد المدعمة ثم يعيدون بيعها للصناعيين والمهنيين بأسعار أعلى. ويجمع مسؤولون ومختصون على أنه «حان الوقت لإجراء مراجعة جذرية للدعم والإسراع باتخاذ التدابير العملية ليوجه إلى مستحقيه». وفي أحدث دراسة أنجزها المعهد الوطني للإحصاء فإن الطبقة الفقيرة تتمتع فقط بـ 9.2 بالمائة من الدعم، فيما تحظى الطبقة الوسطى بـ 60.5 بالمائة والميسورون بـ 7.5 بالمائة.

عصابات الفساد

وفيما يتعلق بموضوع الفساد الذي طال المواد الأساسية المدعمة فقد سجلت دائرة المحاسبات ضعف مشاركة المزودين الاجانب في طلبات العروض نتيجة إقصائهم بطرق فاسدة والاقتصار على مزودين بعينهم وعدم تحيين قائمة المزودين وكراسات الشروط المتعلقة بالتوريد وقد نجم عن ذلك اهدار للمال العام من خلال التزود بأسعار ارفع مقابل جودة اقل مقارنة بعروض المزودين الذين تم اقصاؤهم بصفة متعمدة في ظروف فاسدة. والاخطر من ذلك ان تقوم مافيات التهريب بتهريب المواد المدعمة الى خارج الحدود وتخريب موارد الخزينة العامة، علما ان العقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل هزيلة.

وقد تضمن التقرير عدد 29 الصادر عن دائرة المحاسبات في جزئه المتعلق بفساد منظومة دعم المواد الاساسية (سكر، حليب، زيت نباتي، حبوب) تضمن جرائم خطيرة مصنفة ضمن الجنايات، وكان على رئيس الحكومة وقتها ان يبادر بوقف صرف الدعم بطريقة غير شرعية ومشبوهة وإيقاف عصابات الفساد وبالأخص تلك العاملة بالدواوين المعنية بتوريد وتوزيع المواد الاساسية والتي قامت بهدر المال العام وإيقاف العمل بالأمر عدد 793 لسنة 2012 وإحالة الملف على القطب القضائي المالي بالنظر إلى خطورة الجرائم التي تضمنها.

منع الاحتكار واستغلال الصفة

في السياق نفسه تحدثت هيئة مكافحة الفساد عن استغلال مسؤولين محليين وجهويين بمساعدة أعوان الأمن المكلفون بمنع الاحتكار ووضع أيديهم على كميات كبيرة من المواد المدعمة وبيعها خارج الأسعار القانونية مستغلين ارتفاع الطلب عليها وشحها في مسالك التوزيع المنظمة. إضافة الى شبهة استغلال نائب بالبرلمان وصاحب شركة لبيع المواد الغذائية بالجملة بولاية القصرين لصفته من أجل احتكار مادة الدقيق المدعم والترفيع في سعره.

وأكدت الهيئة تلقيها إشعارات بخصوص تواطُؤ وتسترّ عمد ومسؤولين محليين وجهويين في عدد من القرى، عن أطراف تتولى احتكار وخزن الدقيق والعلف المدعّم وبيعهما بأسعار غير قانونية في زمن الحجر الصحي... وفي هذا الاطار قال المستشار القانوني للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فوزي الشمنقي، «إنّ التجاوزات والمخالفات المبلّغ عنها ارتبطت بـ 1000 موظّف و5 آلاف تاجر و700 شركة تجارة بالجملة و200 صيدليّة، موضحا أنّ 60 شخصا ممن تمّ التبليغ عنهم وتعلّقت بهم شبهات فساد لهم صفة مُنتَخب، أي أنهم أعضاء بمجلس النواب أو أعضاء مجلس بلدي كما صرح من جهة أخرى، بأن الهيئة أحالت 100 ملف على القضاء».

ورغم إصدار رئاسة الحكومة للمرسوم عدد 10 منذ 17 أفريل المنقضي الذي يتعلق بضبط أحكام خاصة لزجر مخالفة قواعد المنافسة والأسعار ويشدد العقوبات على كل من يحتكر ويتلاعب بالمواد الغذائية. والذى ينصّ على عقوبة سجنية بـ3 سنوات وخطية مالية ب300 ألف دينار ضد كل شخص يتعمد احتكار المواد الاستهلاكية ويتلاعب بالمواد المدعمة، اضافة الى عقوبة غلق المحل 6 أشهر وفي حال العوْد تصبح سنة كاملة وفي صورة تكرار المخالفة يتم الغلق النهائي. لكن مجرمي الحرب يواصلون احتكار مادتي السميد والفرينة بصفة خاصة وفق ما أفاد به محسن الدالي مساعد وكيل الجمهورية ورئيس وحدة الإعلام والاتصال بالمحكمة الابتدائية بتونس الذي اكد ان هناك عددا مهمّا من المخالفات والإيقافات حتى بعد صدور المرسوم، إذ تمت الاطاحة بمجرمي حرب في كل من ولاية سيدي بوزيد، نابل، تونس القصرين...

*** 60 شخصا ممن تمّ التبليغ عنهم وتعلّقت بهم شبهات فساد هم أعضاء في مجلس النواب أو أعضاء مجلس بلدي**

*** إطارات دولة وأعوان أمن يضعون أيديهم على كميات كبيرة من المواد المدعمة**

تلاعب وتبذير وتهريب

تقول فضيلة الرابحي المديرة العامة لوحدة تعويض المواد الأساسية في وزارة التجارة، ان كلفة صندوق الدعم في تونس، تفاقمت من 730 مليون دينار في 2010، إلى 1.570 مليار دينار حاليا.

وكشفت الرابحي عن «وجود تلاعب وتبذير وتهريب المواد المدعمة، والاتجار فيها بطرق غير مشروعة، واستعمالها في غير الغرض المخصص لها. وهي التي أصبحت تستخدم لأغراض الصناعة وللمطاعم والفنادق. وقالت إن الفارق بين الأسعار المدعمة وبين سعرها الطبيعي، يغري المزودين والتجار على بيعه إلى الصناعيين والمهنيين بأثمان أعلى. كما تمّ تهريب المواد الغذائية المدعمة إلى كل من ليبيا والجزائر، وهو ما تسبب في تراجع السلع المدعمة داخل الأسواق المحلية. وفي بعض المناطق، أصبح السميد الغذائي، يستغل كعلف للمواشي باعتبار سعره المدعم منخفض جدا مقارنة مع شراء أعلاف مخصصة لها.وعن مسارات اصلاح الدعم في تونس، رأت فضيلة الرابحي أن «أهم إصلاح هو الانتهاء من إعداد المعرف الاجتماعي الوحيد (آلية لحصر العائلات والأشخاص المعنيين بالحصول على الدعم)».

وفي السياق نفسه أكد سليم سعد الله، رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك إنّه «لولا تدخل الصندوق العام للتعويض، لدعم المواد الأساسية لأصيب حوالي ثلث العائلات التونسية بالمجاعة. وأضاف، أن «المنظمة رصدت ارتفاعا تصاعديا في كافة المواد الاستهلاكية بما فيها المواد الفلاحية والمواد الصناعية، مما ولد عجزا بارزا في ميزانية العائلات التونسية التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة والفقيرة». وأضاف أن عديد الدول، قامت بعدة مراجعات لمنظومات الدعم سواء المحروقات أو المواد الأساسية.

* حياة الغانمي

هل بدأت تلوح انتفاضة عمال الحظائر؟

عمدت قوات الامن يوم الاثنين الفارط ايقاف منسقي حراك عمال الحظائر وهم علي عمر من تنسيقية عمال الحظائر بالمتلوي وعبد الكريم الحفصي من تنسيقية عمال الحظائر بقفصة وعمار العليبي من تنسيقية عمال الحظائر بسيدي بوزيد وعادل خربوط من تنسيقية الحظائر ڤفصة وايداعهم السجن المدني بقفصة بشكل استعجالي وتعسفي، اثر تحركات احتجاجية للمطالبة بتسوية وضعياتهم.

وأثار هذا الاعتقال استهجان العمال والرأي العام النقابي لما فيه من انتهاك صارخ للحق في الاجتماع والاحتجاج السلمي.

وبدعوة من مجمّع التنسيقيات الجهوية لعمال الحظائر انتظمت يوم الثلاثاء وقفات احتجاجية امام مقرات السيادة بكافة المعتمديات والولايات في اطار تحرك وطني للمطالبة بفضّ ملف عمال الحظائر واحتجاجا على سياسة الترهيب وتكميم الأفواه التي انتهجتها الحكومة وذلك باستدعاء نشطاء من عمال الحظائر بالحوض المنجمي للأبحاث بالعوينة ومن ثم إحالتهم للنيابة العمومية مواصلة منها تركيع الحراك الاجتماعي وتجريم كل من تسوّل له نفسه المطالبة بحقوقه الدستورية في جحود تام للدور الوطني.

كما يأتي الاحتجاج ايضا ردّا على المنشور 16 والمطالبة بالتسريع في إنهاء معاناة سنوات من التشغيل الهش لضمان العيش الكريم والحفاظ على السلم الاجتماعي.

وهدّد مجمّع تنسيقيات عمال الحظائر في بيان له، بالدخول في إضراب مفتوح عن العمل ومغادرة المؤسسات والاعتصام بمقرات السيادة واعتبر ان سياسة التجريم للحراك السلمي المدني والمطالبة بحقوقهم المشروعة لرفع المظلمة لن تثنيهم عن التصعيد بكل السبل المتاحة والمشروعة.

كما اعتبروا مخرجات جلسة الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة لم ترتق إلى تطلعات وانتظارات منظوريهم، وهي عبارة عن وعود جوفاء لا تتسم بالجدية، مثمّنين الدور الوطني الذي يؤديه الاتحاد العام وسعيه لإنهاء جريمة التحيل في العلاقة الشغلية بينهم وبين الدولة.

وأعلن مجمع التنسيقيات الاستعداد لتدويل القضية والالتجاء الى القضاء، ودعا كل عاملات وعمال الحظائر الى التعبئة الجيدة ورص الصفوف في كل الولايات لخوض معركة الكرامة.

* صبري الزغيدي

SORETRAK
SORETRAK

بمناسبة عيد الشغل العالمي

يسعد الرئيس المدير العام وكافة إطارات وأعوان

الشركة الجهوية للنقل بالقيروان

أن يتقدّموا بأحر التهاني إلى كافة العاملين بالفكر والساعد
وإلى جميع أبناء الشعب التونسي
متمنّين لتونس مزيدا من الاستقرار والنماء.

بيان المكتب التنفيذي الموسع للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين

نحن أعضاء المكتب التنفيذي الموسع للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين برئاسة الأخ علي العدواني الكاتب العام وبعد تدارسنا للوضع الجهوي والعام فإننا:

نجدد اعتزازنا بمنظمتنا الاتحاد العام التونسي للشغل وبدورها الوطني في الدفاع عن مصالح شعبنا والانتصار لقضاياه الاجتماعية وحقه في الحياة الكريمة في مختلف الجهات والفئات والطبقات ونثمن العمل الرصين والمسؤول الذي قام به اعضاء المكتب التنفيذي الوطني وعلى رأسهم الأخ الأمين العام في متابعة الملفات الوطنية وفي تأمين النشاط النقابي طيلة فترة الحجر الصحي.

- ندين حملات التشويه والتشهير التي تطال منظمتنا وقياداتها ودورها كما نستغرب سرعة البت في القضايا المرفوعة ضد النقابيين في حين ان القضايا المرفوعة من قبل الاتحاد منذ فترة لم يتم البت فيها الى الآن

- نسجل بكل اعتزاز وفخر الموقف الوطني المبدئي الوارد في بيان المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل في متابعة للوضع في الشقيقة ليبيا ونجدد رفضنا القطعي لكل أنواع التدخل الأجنبي وتحت اي مسمى وتجندنا مع باقي القوى الوطنية للدفاع عن سيادة بلادنا وحرمة ترابها الوطني.

- نتوجه بتحية إكبار لأعوان قطاع الصحة من الإطار الطبي والشبه الطبي والأعوان لما يبذلونه من جهود صادقة في محاربة جائحة كورونا رغم نقص الإمكانيات وجسامة المخاطر كما نحيي المجهودات التي تبذلها الأجهزة الأمنية وقوات الجيش الوطني ومختلف اعوان المؤسسات الخدمية من نقل وبريد وبلديات وغيرها.

- نتيجة الى دقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد مع التأكيد على ان المعالجات التي تتوخاها الحكومة يجب ان تتصف بالمصداقية والانحياز الى تاريخه وبتفعيل القرارات في آجال معقولة بدون تأخير (عدم صرف الإعانات الاستثنائية الظرفية الى العديد من المشمولين بها الى حد اليوم).

كما ندعوالحكومة للمحافظة على مصداقية الحوار والتفاوض مع الطرف الاجتماعي والوطني، ونلفت انتباه الجميع الى خطورة التجاذبات بين مختلف مراكز السلطة وما ينتج عنها من احتقان وضبابية في الحياة السياسية وهو ما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي بالبلاد ومن مؤشراته ازدياد البطالة وتسريح العمال وفقدان موارد رزقهم وما التحركات الاحتجاجية وارتفاع أسعار السلع والخدمات إلا بداية مؤشراتها السلبية.

- ندعو الى توجيه التبرعات وخاصة المبلغ الناتج عن اقتطاع اجرة يوم عمل للشغالين الى قطاع الصحة حصريا مع اعطاء الأولوية للجهات الداخلية ومن ضمنها جهتنا التي تشكو مؤسساتها الصحية نقصا فادحا في المعدات والتجهيزات وفي الموارد البشرية في مختلف الأصناف وفي هذا الاطار نرفض بشكل قاطع مرسوم الحكومة القاضي يضم مبلغ التبرع بيوم عمل الى ميزانية الدولة وعدم حصره لدعم المجهودات الصحية.

- نجدد تمسكنا بضرورة المحافظة على مؤسسات القطاع العام وعدم التفريط فيها تحت أي عنوان أو مسوغ وندعو الى معالجة أوضاعها بما يضمن مزيد نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية ويرفع مردوديتها، وفي هذا الاطار ننبه الى خطورة ما تشهده مؤسسات النقل خاصة الخطوط التونسية وما يحاك لها من خطط تسعى الى دفعها للعجز ومن ثمة يسهل التفويت فيها.

- نجدد دعوتنا الحكومة الى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الحكومات السابقة خلال العديد من جلسات التفاوض حول ملف التنمية بالجهة وخاصة ما يتعلق بسدّ الشغورات بمختلف القطاعات والتي تم حصرها وتدقيقها بيننا وبين السلط الجهوية ومختلف الادارات المعنية والتي تعهدت به الحكومة في محضر الجلسة الممضي 27 / 8 / 2018 وما تلاها من جلسات بتسديدها خلال سنتي 2019 و2020 علما ان الجهة تفتقر للمشاريع ذات الطاقة التشغيلية العليا وتزايد في عدد خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، كما ندعو لتسوية وضعية عمال الحضائر ،ملف مدنين في مختلف آليات التشغيل والعاملين بالوصولات لدى مجلس الولاية ووضعية الاطارات المسجدية، كما ننبه الى خطورة إيقاف الانتدابات الذي من شأنه ان يؤدي الى مزيد ارتفاع عدد العاطلين خاصة من صفوف حاملي الشهائد العليا.

وأمام وضعنا هذا بالجهة وإزاء تزايد الاحتقان الاجتماعي ندعو جميع الأطراف الى عقد جلسة عمل ومتابعة مع رئاسة الحكومة والوزارات المعنية في أقرب الآجال حفاظا على المناخ الاجتماعي بجهتنا.

*علي العدواني

لائحة حول قطاع النقل في مدنين

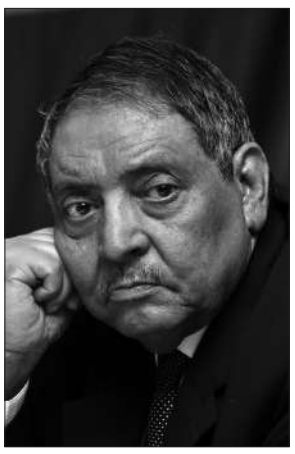

إن الهيئة الجهوية لقطاع النقل المجتمعة يوم 30 ماي 2020 بمقر الاتحاد المحلي للشغل بجربة بإشراف الأخ علي العدواني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين وبحضور الأخ نجيب بن مرزوق الكاتب العام المساعد المسؤول عن القطاع العام والمنشآت والأخ بشير عبد الجليل الكاتب العام للفرع الجامعي للنقل بمدنين بالتنسيق مع الجامعة العامة للنقل على المستجدات الأخيرة والقرارات الصادرة عن وزارة النقل وبعد تدارسنا لأوضاع القطاع بالجهة فإننا:

نعبر عن:

- اعتزازنا بمنظمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل على الدور الايجابي التي تقوم به وندين كل حملات التشويه والقضايا المفتعلة والمغرضة التي تصدر من حين الى آخر وهي لن تثنينا على مواصلة الدفاع عن القطاع والتصدي لمحاولة تهميشه والوصول بع لغايات مشبوهة.

نطالب ب:

* الشركة الجهوية للنقل بمدنين:

- تطبيق جميع ما ورد في محاضر الجلسات السابقة
- خلاص ديون الشركة المتخلدة لدى بعض الوزارات (الداخلية، الدفاع، وكالة إغاثة اللاجئين...)
- تمتيع الأعوان بباقي وصولات الأكل المتخلدة بذمة الشركة
- التسريع في تطبيق الهيكل التنظيمي المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة
- التعجيل بتمكين الأعوان من أزياء الشغل لسنوات 2017 / 2018 / 2019
- التسريع بتطبيق محضر الجلسة الممضي بوزارة النقل حول الانتدابات
- القروض الاجتماعية
- التأمين (إسترجاع مصاريف التأمين) وتسوية الوضعية المادية للصيادلة
- تطبيق الفصل 15 من القانون الاساسي حول تحفيز الأعوان

* الوكالة الفنية للنقل البري

- التعجيل بالانتدابات لسد الشغورات (أعوان الفحص الفني والإداريين)
- تسوية وضعية بعض الأعوان الوقتيين حسب ما تم الاتفاق في شأنه في الجلسة المنعقدة بتاريخ 3 مارس 2019
- صيانة مقرات: الإدارة الجهوية، مراكز الفحص الفني، محطات النقل البري
- تجديد المعدات لمراكز الفحص الفني
- تطبيق المحاضر الجلسات السابقة
- نزل «اوديسي» جرجيس اعوان الحراسة لشهري مارس وأفريل 2020
- نزل «اوماريت» جرجيس لشهري مارس وأفريل 2020
- نزل «صانغو» جرجيس لشهري مارس وأفريل 2020.

وبناء على حالة الاحتقان التي يعيشه اعوان السياحة وتفاديا لما عسى ان ينجر عنه من تعكير المناخ الاجتماعي داخل القطاع بالجهة ونحن في غني عنه، نطلب التعجيل بعقد جلسة عمل على ان لا تتجاوز 10 أيام من هذا التاريخ وذلك لإيجاد الحلول الملائمة للنقاط المطروحة قبل ان نضطر للدخول في كل النضالات المشروعة والقانونية ونترك لهياكلنا الجهوية تحديد شكلها وتاريخها.

* الكاتب العام علي العدواني

لائحة حول الوضع السياحي في مدنين

إن الهيئة الجهوية لقطاع السياحة المجتمعة يوم 30 ماي 2020 بمقر الاتحاد المحلي للشغل بجربة بإشراف الأخ علي العدواني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين وبحضور الأخ لطفي الهازل الكاتب العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص والأخ صالح الجباهي الكاتب العام للفرع الجامعي للمعاش والسياحة على اثر المستجدات الأخيرة والقرارات الصادرة عن وزارة السياحة وبعد تدارسنا لأوضاع القطاع بالجهة فإننا نعبر عن:

- جزيل الشكر الى الاخوة اعضاء المكتب المحلي بجربة على ترحابهم بالحضور وحسن التنظيم
- اعتزازنا بمنظمتنا العتيدة الاتحاد العام التونسي للشغل على الدور الإيجابي التي تقوم به وندين كل حملات التشويه والقضايا المفتعلة والمغرضة التي تصدر من حين الى آخر وهي لن تثنينا على مواصلة الدفاع عن منظمتنا العتيدة.

ونطالب ب:

- مراجعة الأجور لشهر أفريل 2020 لمؤسسات السياحة ووكالات الأسفار حسب الاتفاق الممضى بين الاتحاد ووزارة الشؤون الاجتماعية
- إرجاع المتعاقدين الذين لم تنته فترة تعاقدهم الى سالف عملهم وتمكينهم من أجورهم
- تمكين أعوان السياحة من أجورهم لشهر ماي 2020
- الجلوس مع الأطراف المعنية جهويا للنظر في الوضع السياحي بالجهة
- التدخل لدى البنوك قصد تأجيل عملية خصم القروض
- التسريع في تمكين الأعوان ممن لم يتمتعوا بمنحة الشؤون الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية
- تمكين أعوان النزل من أجورهم المتخلدة بذمة المؤسسات السياحية التالية:
- نزل هومار ثلاثة أشهر
- نزل دار توفيق ثلاثة أشهر
- وكالة الأسفار طلاسا اكسيلون شهر افريل 2020
- وكالة الأسفار ألفين شهر افريل 2020
- وكالة الأسفار نومة
- وكالة الأسفار كليسو للرحلات
- وكالة الأسفار VLT

* ديوان الطيران المدني والمطارات:

- تفعيل وتطبيق محاضر الجلسات
- النقص في الاجر لإدخال نسبة من المرابيح (chifre daffaires) لأعوان D-Free
- وضع حد لمماطلة بعض الأعوان في تمكينهم من شارات الدخول (Badge) وحفظ كرامتهم.
- سد الشغورات في الديوان في أقرب الآجال

* سيارات الأجرة:

- تمكين السواق من المنحة الاجتماعية بقيمة 200 دينار
- تمكين السواق من رخص إضافية حسب المحاضر الجلسات
- مراجعة عدد نقل الركاب
- إسناد التراخيص

* قطاع التاكسي الفردي

- تمكين السواق من المنحة الاجتماعية بقيمة 200 دينار
- إسنادالرخص بناءا على المحاضر الجلسات السابقة نظرا للحاجة الملحة واتساع الرقعة الجغرافية بكافة المعتمديات بالجهة.

* ديوان الموانى البحرية التجارية بجرجيس

- الهيكل التنظيمي
- سد الشغورات في كل الأصناف
- تمكين الجهة من جرار يحتوي على تنشيط الميناء
- إحداث خط تجاري قار واسترجاع الأراضي من فضاء الأنشطة الاقتصادية والتي هي ملك الديوان

* الخطوط الجديدة: Nouvel air

- إرجاع المتعاقدين
- تمكين الأعوان من بقية أجرتهم
- الراحة السنوية إجبارية
- النقص في أجرة شهر ماي بنسبة متفاوتة والمطالبة بإرجاعها

* الخطوط التونسية:

بناء على حرصنا على المحافظة على الشركة ندعو لإعادة النظر بجدية في صياغة الهيكلة وذلك بتشريك جميع الأطراف لتمكينها من القيام بدورها الوطني ولإنقاذها.

كما ندعو الأطراف المعنية للعمل على عقد جلسة في أقرب الآجال في مدة لاتتجاوز عشرة أيام من تاريخ صدور هذه اللائحة لإيجاد حل لكل النقاط المذكورة وذلك حفاظا على سلامة المناخ الاجتماعي الذي حفظنا عليه الى حد هاته الساعة بالرغم من أنه تبين لنا عدم مصداقية في النضالات المشروعة والقانونية ونترك لهياكلنا الجهوية تحديد شكلها وتاريخها.

* الكاتب العام علي العدواني

بعد التصريح الصادم لوزير النقل لصحيفة قطرية

إشارات لبيع شركة تونس الجوية للقطريين

* اعداد رمزي الجبّاري

معاناة الناقلة الوطنية «تونس الجوية» ستتواصل بشكل من الاشكال وما دعم هذا التوجه هو التصريح الاخير لوزير النقل انور معروف الذي اكد رفع اليد عنها وكأنها نقطة تحول اخيرة في حسم مسألة وجود هذه الشركة الوطنية التي تحتاج إلى سيولة مالية لتصريف شؤونها وهي التي وجدت صعوبة كبيرة لتسديد اجور شهر ماي 2020 ويذكر انّ الشركة تعاني ديونا بـ 978مليون دينار إلى حدود موفى مارس 2020 مقابل ديون بـ 1078 مليون دينار في الفترة نفسها من سنة 2019.

هذا وتكبدت الناقلة الوطنية خسائر مالية بـ 150 مليون دينار بعد تعطل نشاطها خلال ازمة كورونا.

* هل تمّ التراجع في خطة الانقاذ؟

ـ ما قاله وزير النقل انور معروف لوسيلة اعلام اجنبية يؤشر لكون المرحلة فرضت سلوك توجّه جديد والا من اين للناقلة من سيولة مالية بـ 1000 مليون دينار في غياب ضمانات الدولة ثم ان تغير مواقف الوزير معروف جاءت في غير صيغها والجميع يعرف ان اجتماعا خاصا كان جمع رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ بوزير النقل وبكل النقابات الممثلة للناقلة وتم خلاله الاتفاق على ان تظل «الخطوط التونسية مكسبا وطنيا لا يمكن التفريط فيه مهما كانت الظروف وتداعيات الازمة التي ضربت اعتى واكبر شركات الطيران في العالم وفي الوقت الذي انتظر فيه الشركاء الاجتماعيون مبادرة الحكومة بتقديم خطة واجراءات الانقاذ لأنهم وافقوا على تسريح 1200 عامل في الشركة على مراحل الا انهم فوجئوا كغيرهم بالتصريح الكارثة وكأن الحكومة انقلبت على تعهداتها السابقة وهو تصريح جاء في غير سياقه وفي غير الوقت المناسب لانه سيضرب مصداقية التفاوض والتعهدات التي يقطعها كل طرف على نفسه.

* تنازلات كثيرة ولكن،،

تفاقم ديون الناقلة الوطنية ليس السبب الوحيد لتراجع الحكومة عن تعهداتها السابقة وانما كذلك عدم الايمان بخطة الانقاذ التي تم اعدادها بما ان الاطراف التي تعهدت بجدولة ومراجعة الديون السابقة وعدم توفر الـ 1200 مليون التي وعدت بها الحكومة قد لا تتمكن من توفيرها ولو ان الطرف النقابي ابدى ليونة في التعامل مع هذا الملف بأن أقر جملة من التنازلات الصعبة واعادة وهي التي تهم اساسا التخفيض في كتلة الاجور وعدد الموظفين لتتمكن الشركة من اقتناء طائرات جديدة وبالتالي ضبط سياسة حوكمة جديدة لكن بهذا التصريح قد يكون وزير النقل انور معروف اعاد الجميع إلى نقطة الصفر وبالتالي يبقى اهل الناقلة امام حلين لا ثالث لهما اما التعويل على الذات لتوفير السيولة او التسريع في اجراءات بيعها لمن هو راغب في اقتنائها ومعها ديونها.

اعلان وزارة الصحة

المستشفى الجهوي بالكاف

استشارة عدد 83 / 2020

يعتزم المستشفى الجهوي بالكاف إجراء استشارة تتعلق بإكساء الأعوان الطبيين وشبه الطبيين وذلك لسنة 2020

للمشاركة يرجى الإتصال بمصلحة الحسابيات بإدارة المستشفى الجهوي بالكاف شارع الولاية 7100 الكاف

آخر أجل لقبول العروض 23 / 06 / 2020

إضراب منتظر فى مصرف الخدمات الفلاحية المتعددة CMA

الادارة ترفضُ إبرام اتفاقية مؤسسة وتصرّ على حرمان العمال من مستحقاتهم المالية

من المنتظر أن يدخل عمّال مصرف الخدمات الفلاحية المتعدّدة CMA بكل من ولايات القصرين وسليانة وزغوان ونابل وجندوبة وباجة وبنزرت ومنوبة في اضراب عن العمل كامل يومي 16 و17 جوان الجاري احتجاجا على استمرار الادارة في تعنتها ورفضها الاستجابة للمطالب المرفوعة.

وتضمنت برقية التنبيه بالاضراب التي امضاها الاخ محمد علي البوغديري الامين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص المطالبة بإبرام اتفاقية مؤسسة وتمكين الوكلاء من منحة التصرف وتمكين كافة المستحقين من الساعات الاضافية الى جانب تمكين العملة والاعوان من الانتاج لسنتي 2018 و 2019.

* صبري الزغيدي

جانب من اضراب عمال cma

أعوان السوترافار يعطلون سير القطارات دفاعا عن أجورهم

* تدخل أمني والرئيس المدير العام يكوّن لجنة

عرفت محطة القطارات يوم الثلاثاء 2 جوان 2020 تعطلا لعمليات سير القطارات مما دفع عددا كبيرا من اعوان الامن بالزي المدني للتدخل لاعادة الامور الى نصابها ويعود ذلك اساسا الى اعتصام اعوان السوترافار في محطة برشلونة دفاعا عن أجورهم التي لم تُصرف إلى حدود يوم 2 جوان من جهة اخرى تدخّل الأخ العربي اليعقوبي الكاتب العام لجامعة السكك طالبا ترك السكة للقطارات على أن يسعى إلى توفير الحلول في أسرع الأوقات. كما بلغنا ان الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للسكك الحديدية كون لجنة وأسند إليها مهمة الاستماع الى اقوال حراس الادارة ليلا، اذ يبدو ان بعضهم بدأ في تصفية حساباته مع الرئيس المدير العام عبد الله النقاطي الذي يبدو انه تحدث الى شهاب بن احمد عن عمليات تعطيل مبيتة لفاتورات الخدمات التي يقوم بها اعوان السوترافار في الجهات لذلك تأخرت عمليات صرف مستحقات شهر ماي وحين قلنا ان في المسألة تعطل فلان هناك من دعا قبل صرف المستحقات إلى ضرورة التثبت من الاعمال المنجزة وهو بذلك سعى للاطاحة بالنقاطي و في الان نفسه تعطيل المرفق العام وهو ما حصل يوم الثلاثاء في ساحة برشلونة و لله في خلقه شؤون.

* محمد يوسف

ديوان الطّيران المدني والمطارات
OFFICE DE L'AVIATION CIVILE ET DES AEROPORTS

Aéroports gérés par l'OACA

Info Aérports	Date et début d'exploitation	Superficie	Capacité
Aéroport Tunis-Carthage	- Aérodrome El Aouina: 1940 - Aérogare principale * Tunis-Carthage: 1972 * Terminal 2: 2006	- Aéroport : 820 hectares - Aérogare principale: 57.448 m² - Terminal 2 : 8000 m²	- Aérogare principale Tunis-Carthage: 4,5 Millions de passagers par an - Terminal 2: 500.000 passagers par an **Total: 5 Millions de passagers par an**
Aéroport Djerba-Zarzis	1970	- Aéroport: 295 hectares - Aérogare : 73.000 m²	4 Millions de passagers par an
Aéroport Sfax-Thyna	1980	- Aéroport: 327 hectares - Aérogare: 8.000 m²	500.000 passagers par an
Aéroport Tozeur-Nefta	1980	- Aéroport: 690 hectares - Aérogare: 6.500 m²	400.000 passagers par an
Aéroport Tabarka-Aïn Draham	1992	- Aéroport: 240 hectares - Aérogare : 5.400 m²	250.000 passagers par an
Aéroport Gafsa-Gsar	1999	- Aéroport: 235 hectares - Aérogare: 2.500 m²	200.000 passagers par an
Aéroport Gabès-Mtatmata	2008	- Aéroport: 438 hectares - Aérogare: 2.000 m²	200.000 passagers par an

Téléchargez
Aéroports de Tunisie
DISPONIBLE SUR Google Play
Télécharger dans l'App Store
www.oaca.nat.tn
Suivez-nous
YouTube

TOUS UNIS POUR LA TUNISIE
BH
BH
GROUP
www.bhbank.tn

بيان في القيروان

في الوقت الذي تضافرت فيه جهود جميع الاطراف لتجاوز ازمة «كورونا» وتداعياتها السلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ببلادنا عمدت اطراف عديدة إلى مزيد توتير المناخ الاجتماعي ورفضت تطبيق اتفاقية 14 أفريل 2020 بل عمدت إلى كيد المكائد ضد العمال وهياكلهم النقابية وخير مثال مقطع «الاخوة لاستثمار المقاطع بالهوارب» وحاول الزج بهم في السجون لا لشيء الا لمطابتهم بأجورهم التي لم يتحصلوا عليها لمدة ثلاثة اشهر متتالية.

ان الاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان اذ يحيي كافة عمال المقاطع وهياكلهم النقابية فانه:

ـ يعبر عن احتجاجه الشديد ازاء هذه الممارسات التي تمس الحق النقابي وتضرب في العمق مبدأ المفاوضات الاجتماعية والعلاقة الشغلية.

يعتبر تدبير المكائدة ضد العمال وهياكلهم النقابية ومحاولة الزج بهم في السجون موقفا معاديا للمنظمة يستهدف الحقوق والحريات.

يطالب بإيجاد حلول فورية وجذرية لكل مشاكل عمال المقاطع (صرف المستحقات المتخلدة للعمال ـ التجهيزات ـ الصحة والسلامة المهنية ـ وسائل العمل...).

يدعو جميع الاعراف إلى تنقية المناخ الاجتماعي والالتزام بتطبيق القوانين التي من شأنها ان تنظم العلاقات الشغلية من اجل عمل لائق.

يجدد الاتحاد الجهوي التزامه المبدئي بالدفاع عن مصالح عمال المقاطع وهياكلهم النقابية والمادية والمعنوية.

تهرؤا البنى التحتية يكشف حجم المآسي

كشف انتشار وباء «كورونا» وحادثة التسمم الاخيرة بمدينة «حاجب العيون» هشاشة الوضع الصحي في جهة القيروان من حيث تهرؤ التجهيزات وتآكل البنية التحتية للمؤسسات سواء في المستشفيات الجهوية او في المعتمديات التي تعاني بدورها نقصا فادحا في المعدات وفي الموارد البشرية.

ان الاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان اذ يتوجه بتحية شكر وتقدير لأعوان الصحة العمومية ويعبر عن مساندته المطلقة لهم في نضالاتهم فهو يعبر عن احتجاجه الشديد عن تقصير سلطة الاشراف في الاعتناء بالقطاع الصحي خاصة في المناطق الداخلية التي شهدت تحركات احتجاجية في كل من منزل المهيري وعين جلولة مطالبين بإحداث وحدة استعجالي لمعتمدية «منزل المهيري» وهو مطلب شعبي مشرع يسانده الاتحاد الجهوي بشدة.

كما يدعو السلط إلى فتح حوار جاد ومسؤول للنظر في الوضع الصحي الجهوي المتردي.

توتر وإضراب في شركة OMV بتونس وقابس وتطاوين

قرّرت النقابات الأساسية لشركة OMV النمساوية الكائنة بتونس وقابس وتطاوين الدخول في إضراب عن العمل لمدة 3 أيام بداية من يوم 3 جوان الجاري مع ايقاف الانتاج احتجاجا على تمسك الإدارة بموقفها الرافض بإرجاع العمال إلى سالف نشاطهم. ونددت نقابات المؤسسة بتصرفات المدير العام من تهديد للإطارات والعملة إضافةً إلى غيابه عن الجلسة الصلحية، كما حمّلت النقابات الادارة مسؤولية تعكير المناخ الاجتماعي وعدم احترامها للقانون.

* صبري الزغيدي

بيان النقابة الأساسية لأعوان الإذاعة التونسية

بعد قراءتي لبيان الهايكا حول الخطإ الذي حدث اثناء البث المشترك للاذاعة التونسية في نهاية شهر رمضان والذي املته ظروف صحية قاهرة وما طلبته سلطة الاشراف من كل مؤسسات الدولة بأن تعمل بأقل ما يمكن من العناصر البشرية حفاظا على سلامتهم الجسدية لكن الهايكا باعتبارها دولة داخل الدولة فهي تعتبر ذلك خطأ ولم تكلف نفسها حتى زيارة المؤسسة لتتطلع على الظروف التي نعمل فيها كما ان الهايكا دعت الحكومة الى التسريع في تسمية رئيس مدير عام للمؤسسة كأني بها تقول بأن بهذا التعيين ستصبح الامور على احسن ما يرام والحال ان الكوارث في الاذاعة التونسية التي تسببت فيها هذه الهيئة بالتعيينات عن طريق الصداقات والجلسات والمحاباة هي السبب الرئيسي فيما نعانيه اليوم وكان جديرا بهذه الهيئة ان تتوجه بالشكر لابناء هذه الدار الكبيرة لما يقدمونه منذ 2011 الى يوم الناس هذا من تضحيات وجهد كبير من اجل ان تكون المؤسسة في خدمة شعبها دون ولاء لاي كان من قوى الضغط رغم غياب التحفيزات وظروف العمل الغير لائقة في كثير من الاحيان كان جديرا بالهيئة ان تدعو الحكومة الى الوقوف الى جانب الاعلام العمومي ودعمه بدلَ الحديث الفضفاض الذي لا يغني ولا يشبع من جوع في النهاية ادعو لمن له عيون داخل المؤسسة من اعضاء الهيئة إلى الكف عن تدخله السافر في شؤوننا لان مؤسسة الاذاعة فيها نساء ورجال سيقفون لك بالمرصاد ولن يفسحوا لك المجال لتنفيذ مخططاتك التي نعيش اليوم مرارة نتائجها وفي النهاية نحن نتحمل مسؤولية اخطائنا ولا نبررها كما لا نقبل المس من كرامة اي فرد من هذا الصرح الاعلامي الكبير.

* الكاتب العام للنقابة الاساسية لاعوان الاذاعة التونسية
عبد السلام الشمتوري

دفاعا عن كرامتها وعن حرمة المؤسسة: الأسرة التربوية بمعهد مدينة كركر تحتجّ

بتأطير من النقابة الأساسية للتعليم الاساسي ببومرداس نظمت الأسرة التربوية بمعهد مدينة كركر وقفة احتجاجية يوم 29 ماي 2020 إثر ما راج من تشويهات واتهامات طال الإطار التربوي للمعهد وخاصة في شخص مدير المؤسسة واعضاء النقابات الاساسية للتعليم الثانوي والاداريين والعملة.

وكشفت النقابة الأساسية للتعليم الاساسية أن أحد المواطنين تقدم كوليّ متبرع بمساعدة عينية تتمثل في مياه معدنية وعلب عصير وتمّ قبول المساعدة وشكر المبادر بها، ولكن تفاجأت الأسرة التربوية بأن المتبرع قد التقط صورا ونشرها على صفحات التواصل الاجتماعي والتنويه بنشاط هذه الجمعية وتدخّلها في المعهد، معتبرة ذلك ضربا لقانون المؤسسات التربوية وغير مسموح للجمعيات والأحزاب بالنشاط داخل الفضاء التربوي.

وأوضحت النقابة في بيان، أنه على هذا الاساس أمضى ممثلو الطرف الاجتماعي والمدير محضر جلسة يقضي بضرورة ارجاع هذه المساعدة إلى أصحابها، وهذا ما أثار اعضاء الجمعية ومريديها واطلقوا حملة تشويه وثلب، كما التحق بالمعهد نائب بمجلس الشعب عن المنطقة احتجاجا على محضر الجلسة وحاول ايجاد صيغة جديدة كمتبرع بهذه المساعدة بصفته النيابية، ولكن امام تمسك الاسرة التربوية بالمعهد بالقانون والاجراءات القانونية المتمثلة في ان اي متبرع ممثل لجمعية او حزب او نائب يجب ان تمر مساعدته عبر المندوبية بالضرورة وهذا ما أكده المندوب والوزير الذي اتصل بهما وهو ما جعله ينسحب دون تحقيق المهمّة.

وبذلك انطلقت الابواق والصفحات المشبوهة في ثلب وتشويه الاطار التربوي وخاصة المدير والنقابات، ولذلك عبرت النقابة عن استنكارها لهذه الأساليب القذرة واستعدادها للتصدي لها بكل الاشكال النضالية المتاحة للذّود عن حرمة المؤسسة وأسرتها التربوية وأبنائها التلاميذ.

صورة للوقفة الاحتجاجية لمعهد مدينة كركر

* صبري الزغيدي

أفكار متقاطعة:

في التّضخّم الزّائف للأنا النّهضويّة

يكتبها: ناجي الخشناوي

مُساءلة الغنوشي باعتباره رئيسا للبرلمان التونسي، عريضةٌ وطنية للتّدقيق في ثروته، قواتٌ عسكريّة تركية على الحدود، قوات عسكرية أمريكية تتأهّب، اعتصام يُرتّبُ له، برامج تلفزية تصمتُ خوفا، خطة سرية للسطو على ليبيا وشمال افريقيا، خروقات للصلاحيات وللدستور، محاولات لتفكيك الدولة ومؤسساتها، صراعات وخلافات حول المؤتمر القادم لحركة النهضة ومجموعة الوحدة والتجديد تلفظ الغنوشي، ويظل التهديد والوعيد بالفوضى وبالدماء الخطاب الوحيد الذي تلجأ إليه حركة النهضة كلما انحشرت في زاوية، وهي التي اختارت ذلك ولا احد دفعها، لأنها ضخّمت نفسها وصدّقت وهم أفضليّتها ووهم قوّتها... وهما زائفان...

يُمثّل الشّعور بالاضطهاد والاغتراب أهمّ عاملين في تضخّم «الأنا النّهضويّة»، وهو تضخّم جعل حركة النهضة تتقمّص دور الجلاّد بعد أن كانت «ضحيته» من خلال استماتتها في بسط نفوذها بكل الأشكال والطُّرق، إذ تبني حركة النهضة خطاباتها، الدعويّة والسياسيّة، على مبدإ صيغة التّفضيل، وتقدمها قياداتها وقواعدها على حد السواء، على أنها الأفضل والأكبر والأقوى والأجدر عما دونها من باقي الأحزاب، وهي تجتهد في تضخيم «أناها» لا فقط من خلال خطابها الملفوظ، بل أيضا من خلال الصورة التي تروجها عن نفسها بدءا من ضخامة مقرها المركزي بمونبليزير وحرّاسه (تذكرنا بدار التجمع الدستوري سابقا)، مرورا بالمقرات الجهوية والمحلية، وصولا إلى الاجتماعات العامة التي تحرص على تقديمها بشكل «أركستراليّ» مبني على الاستعراضات اللغوية والمشهدية، والتي تحشدُ لها الحافلات والسيارات لأكبر عدد ممكن من الناس فيما تسميه «المليونيات»... (مثل التجمع سابقا أيضا)...

كما أن «زعيمها» يُصبغ على نفسه هالة مصطنعة انطلقت منذ أن أنشده مريدوه في مطار تونس قرطاج الدولي «أقبل البدر» ومنذ أن شبّه انطلاقة حركته من جامع سيدي يوسف بانطلاقة الإسلام من غار حراء، وكذلك منذ أن قرّر عدم الجلوس إلى منافسيه السياسيين في الحصص التلفزية والإذاعية (وهو ما قد يدل على قصور سياسي وافتقاد القدرة على الإقناع)... وأيضا بعد أن صار قبلة أصحاب المال والأعمال في مكتبه... ولعلّ صورة المعايدة في مجلس نواب الشعب تدلّ على هوسه السلطوي اللامحدود.

الصورة «الناصعة» لحركة النهضة أيضا، يتم الترويج لها بطريقة مُتقنة من خلال الكتلة النيابية بمجلس النّواب، وانسجامها الحديدي، في الدفاع المستميت عن الأخطاء الوزارية والمنزلقات الدستورية والقانونية، وهو «انسجام» ظاهري في الحقيقة، لأنه مبني على مبدإ «الموافقة دون اقتناع»، ومبنيّ على التّعليمات الفوقيّة القادمة من مجلس شورى الحركة، لا على الاقتناع الذاتي لنائبات ونواب الحركة.

أما الجانب المادي فهو الركن الأساسي في إبراز «ضخامة» الحركة، فالإنفاق الباذخ يثير أكثر من نقطة استفهام حول مصادر تمويل الحركة، ولعل ما قدمته في السنوات الماضية صحيفة «الاندبندنت» البريطانية، وما قامت به مجموعة «أنونيموس»، عندما اخترقت البريد الالكتروني لرئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي، كاف لمعرفة بعض مصادر أموال الحركة، مثل قطر والسعودية وتركيا وواشنطن، خاصة إبان الحملة الانتخابية، وهو ما كشف عنه أيضا ويليام تايلور، المبعوث الأمريكي لـ«التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط» عن قيام واشنطن بتقديم أموال لحركة النهضة، ولا يخفى على أحد أن الجماعات الإسلامية في عمومها تعتمد أيضا على شبكات التهريب وخلق بؤر الاستثمار لضمان تمويلها المالي...

الأكيد أن مثل هذه المقومات وغيرها تساهم، بل ساهمت فعلا في إظهار حزب حركة النهضة كحزب «عملاق» لا يضاهيه أي تنظيم آخر، ولكن هل فعلا هذه هي الصورة الحقيقية لحزب عاش أكثر من ثلاثين سنة مشتتا بين السجون والمنافي ولاذ أكثر من ثلثيه بالصمت طيلة حكم النظام السابق وانحدر عدد كبير منها في مستنقع نظام بن علي؟

إن «تهديد» راشد الغنوشي في كل مرة «بأن محاولة إقصاء النهضة من الحكم سيدخل البلاد في منعرج التناحر والعنف» يؤكد، في لا وعيه ولا وعي الجماعة، أن حجم الحركة الحقيقي عكس الصورة المقدمة عنها، كما أن التلويح المستمر بأنّ حركة النهضة دائمة الانتصار لا يدل إلا عن وعي «الجماعة» بحجمهم الحقيقي مما يدفعهم إلى توخّي سياسة الهروب إلى الأمام من خلال الإيهام «بامتلاك ولاء الشعب».

أما أهم المؤشرات الدّالة على زيف الصورة المضخّمة لحركة النهضة، فهي سياستها في حد ذاتها مع طرفين على الأقل بشكل مباشر، الأول هم السّلفيون ومن لفّ لفّهم من أحزاب كالتحرير وجبهة الإصلاح وحزب العدالة والتنمية وحزب الفضيلة وائتلاف الكرامة وحزب الأمانة وأنصار الشّريعة وحزب الأمّة التونسي واللقاء الإصلاحي الديمقراطي، إلى جانب الجمعيات الدعوية والخيرية... فجميعها تُظهر «العداء» لحركة النهضة وعدم الاتفاق مع سياستها، في حين أنها تمثل قاعدتها الانتخابية في كل موعد.

أما الطرف الثاني، فهو من وصفته الحركة سابقا «التجمعيين النظاف» ولاحقا اخترعت سياسة التوافق، فكان اللقاء مع نداء تونس سابقا والآن مع قلب تونس... فسياسة الانتقاء التي تنتهجها النهضة مع أبناء النظام السابق، ومنحها بعض المتنفذين سلطة جديدة مالية أو سياسية، تؤكد أن الحركة تنفخ في صورتها بشكل هستيري يبلغ حد «أكل لحم أبنائها المضطهدين» بكل جحود ونكران لذواتهم، وكل ذلك في سبيل الاستئثار بالسلطة وتحقيق حلم الحكم.

الجانب المهمّ أيضا والأساسي في التضخيم المفتعل لحركة النهضة، هو العودة بكل قوة إلى الخطاب الديني، باحتكار النطق باسم الله من جهة، واعتبار منافسي الحركة أعداء الله والدين، وهو ملاذهم الهش، فمقارعة المنافسين السياسيين، حسب حركة النهضة، لا يتم وفق البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل تستبيح فيه الحركة «المقدس الديني» وتنزل به من عليائه إلى الحضيض... وتُشهر فيه كل أشكال التشويه والادعاء بالباطل، وهذا ما يؤكد أن الحركة لا تمت بصلة للعمل السياسي المدني، وأن حجمها الحقيقي لا يخرج من مساحات المساجد والفضاءات الدعوية... وكأن الحركة لا تهتم بالمواطن التونسي بقدر ما تهتم بالمتدين التونسي...

إن الأحزاب التي لا «تصنع» لنفسها صورة مضخّمة لا يمكنها أن تستأثر بالحكم وتسيير دواليب الدولة، مهما كانت الدولة، ولكن التضخيم المبالغ فيه والمبنيّ على قاعدة هشة ومفتقد لأرضية واقعية وأفق واقعي سيعجّل حتما بانهيارها واندثارها، وهذا ما نتمنى أن تستوعبه قيادات الحركة وقواعدها، وتفهم أنها لا تمثل كل المشهد وليست أيضا الجزء «الأهم» و «الأصعب» فيه.

رغم عطاء الموظفين اللامحدّود والنتائج المتميزة:

إدارة بنك الامان تتنكّر للتضحيات ولا تلتزم بالتعهدات

الاخ صلاح الماجري

قرر مكتب النقابة الأساسية لبنك الامان برمجة سلسلة من الاجتماعات العامة الإخبارية والتواصل المباشر مع المنخرطين لتدارس مشاكل الموظفين وظروف عملهم وتقييم الوضع الإجتماعي بالمؤسسة وذلك لغاية اتخاذ القرارات الملائمة.

وعبّرت النقابة الاساسية عن اسفها لتخلف الإدارة العامة عن مواكبة تضحيات الموظفين والإلتزام بتعهداتها في تلبية مطالبهم التي بقيت عالقة رغم الإتفاقيات المبرمة ورغم إصدار المناشير الداخلية والجلسات المنعقدة ورغم المحاولات اليومية والمقابلات العديدة والمتكررة مع جميع أعضاء الإدارة العامة، ورغم عطاء الموظفين اللامحدود والنتائج المتميزة.

النقابة ابرزت في بيان لها أنها كانت تأمل أن إعادة هيكلة المؤسسة وتنظيمها سيضفي مرونة ووضوحا في مسالك أخذ القرارات، لافتة الى أن الأمر ازدادا تعقيدا إذ تم في بعض الحالات تمييع المسؤوليات ووضع تسميات وخطط غير متوافقة مع الوظيفة والمؤهلات إضافة الى تواصل الضبابية، ولا يعلم أحد من المسؤول الأول ولمن يعود القرار، ما أثر سلبا وبصفة كارثية على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وعلى نشاطها.

وثمنت النقابة المجهودات الكبيرة والمتميزة للموظفين طيلة السنة الفارطة التي توجت بمرابيح قياسية تتحقق لأول مرة في تاريخ المؤسسة والتي بلغت 145 مليون دينار، كما ثمنت الدور الهام الذي لعبه جميع موظفي البنك وتضحياتهم في تأمين سير المؤسسة طيلة فترة الحجر الصحي رغم المصاعب والمخاطر والتحذيرات الصادرة عن السلط، حيث عرضوا حياتهم للخطر وتحدوا مصاعب كبيرة كالتنقل وإيجاد حلول لحضانة أبنائهم وعدم الالتقاء بأفراد عائلاتهم لفترات طويلة ورغم النقص الفادح في مراكز العمل، تم بفضل تضحياتهم تأمين العمل بكامل فروع المؤسسة وبالمقر الاجتماعي.

صبري الزغيدي

عملة المدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس غاضبون من الكاتب العام:

انتهاك للحق النقابي، انفراد بالرأي وتجاهل تام لقواعد السلامة

الاخ محمد ثابت

أعربت النقابة الاساسية لعملة المدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس عن استيائها من تصرفات غير مسؤولة من قبل الكاتب العام الذي يعمد بشكل متواصل في اقصاء النقابة ويرفض تشريكها في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

الكاتب العام مصر على الانفراد بالرأي وغيب الحوار والانصات على حساب المصلحة العامة للمؤسسة، كما استهتر بقواعد السلامة المفروضة داخل المؤسسات في هذه الظروف وذلك بعدم توفير كمامات والسوائل الكحولية والقفازات لأبناء المؤسسة بحسب بيان اصدرته النقابة التي حمّلت الكاتب العام مسؤولية اي توتر او احتقان تشهده المؤسسة بسبب هذه الممارسات.

من جهتها، ندّدت الجـــامعة العامة لعملة التعليم العالي والبحث العلمي لانتهاك الحق النقابي وأعلنت مساندتها المطلقة لكل الأشكال النضالية المزمع اتخاذها من طرف النقابة الأساسية لعملة المدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس.

صبري الزغيدي

النقابة الأساسية لمتفقدي المدارس الابتدائية بأريانة

تعطل مسار الإصلاح التربوي وتهميش لسلك التفقد البيداغوجي

أكدت النقابة الأساسية لمتفقدي المدارس الابتدائية بأريانة تواصل تعطل مسار الإصلاح التربوي ومحاولات تهميش دور سلك التفقد البيداغوجي فيه وتواصل تدهور المقدرة الشرائية للمتفقد البيداغوجي والمحاولات المتواصلة لتهميش دور المتفقد البيداغوجي كقائد ميداني وخبير في الشأن التربوي.

النقابة أبرزت في بيان لها تنصل وزارة الإشراف من التزاماتها في تمكين المتفقدات والمتفقدين من أجزاء مهمّة من مستحقّاتهم المادية واللوجستية إلى جانب تواصل تلكؤ وزارة الإشراف والحكومة في التصديق على مشروع الاتفاق الذي شكّل مُحصّلة مسار تفاوضي مع نقابتنا العامة والذي تضمن حدّا أدنى من مطالب القطاع.

الأخ الطيب المناعي

الأخت هاجر التركي

ملفّات مزمنة

وحمّلت النقابة الأساسية الحكومة مسؤولياتها كاملة في حماية الشعب التونسي وفي مقدمتهم الفئات الهشة والمُفقّرة وإيفائها بالتزاماتها مع الأطراف الاجتماعية، وطالبت بإعادة إطلاق مسار الإصلاح التربوي ومزيد تدعيم حضور قطاع التفقد في لجانه بما يضمن مخرجات تستجيب لتطلعات الشعب التونسي في مدرسة حديثة ومتطورة ومواكبة للمستجدات البيداغوجية وفاعلة فيها.

وطالبت النقابة بالاستجابة الفورية لمطالب المتفقدات والمتفقدين في حدها الأدنى (مشروع الاتفاق القطاعي) والتفاوض الجدي والمسؤول والمسقف زمنيا حول مختلف المسائل القطاعية مع النقابة العامة وطنيا ومع مختلف النقابات الأساسية جهويا، ودعت الى التسقيف الزمني للتفاوض وبالوضوح التام وفق آجال معقولة.

كما شددت على وجوب إلحاق قطاع التفقد بالقطاعات التي أُفردت بمفاوضات خصوصية، ودعت النقابة العامة إلى إطلاق جولة جديدة من التفاوض حول إحداث منحة التجديد البيداغوجي والبحث التربوي، مؤكدة ضرورة تثمين الخبرة وسنوات التكوين القطاعية ومعادلتها علميا وفتح الآفاق العلمية للمتفقدات والمتفقدين في مجالات ذات العلاقة الوطيدة بالمهنة.

من جهة أخرى، دعت النقابة الاساسية وزارة الإشراف الى اعتماد وجهة نظر القطاع في علاقة بالتعامل مع تقطع التعلّمات والحجر التعليمي القسري، وحمّلت وزارة التربية المسؤولية كاملة في إطلاق برنامج تكوين وطني وآخر جهوي استثنائي لمختلف الفاعلين التربويين تماشيا مع ما تعيشه المدرسة والتلاميذ من إكراهات غير مسبوقة وإطلاق برنامج وطني للمرافقة النفسية والثقافية للسنة الدراسية القادمة للعمل على تجاوز أكبر ما يمكن من سلبيات الحجر.

مطالب عديدة

دعت النقابة الاساسية المندوبية الجهوية الى تفعيل دور سلك التفقد البيداغوجي في المخطط التربوي وكل ما يهمّ الشأن التربوي والبيداغوجي جهويا، كما طالبتها بصرف مستحقات التنقل لمستحقيها وتعهد مقرات العمل بالصيانة وتوفير ضروريات العمل بها لوجستيا وبشريا وتزويدها بمكيفات وتسخين مركزي والالتزام بما نصّ عليه المنشور الوزاري الخاص بتسهيل مهام المتفقد البيداغوجي.

هذا وأكد مكتب النقابة الاساسية استعداد المتفقدين في الجهة للانخراط في إنجاح كل المبادرات الجدية لإنجاح السنة الدراسية واستكمال التعلمات إشرافا وتسييرا، كما أكد استعدادهم للانخراط في أي تحرك نضالي قطاعي وطني تدعو إليه النقابة العامة للقطاع وتؤطره من أجل جملة المطالب والاستحقاقات القطاعية إذا واصلت سلطة الإشراف المماطلة في الاستجابة لمطالب القطاع -

اهتمام بالشأن العام

ولم تتجاهل النقابة الاساسية الوضع العام بالبلاد وثمّنت مجهودات الإطارات الطبية وشبه الطبية التونسية من قدرات وحرفية في محاربة غول فيروس الكورونا رغم تواضع الإمكانيات، كما ثمّنت أدوار والمواقف الوطنية المُشرّفة التي اتخذتها قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل في العمل على إعادة الحكومة إلى رشدها ودعوتها لتحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين.

وسجّلت تواصل التدهور الخطير للأوضاع الاجتماعية للفئات المُفقرة والهشّة والهشاشة المحيرة التي عليها المرفق العام بصفة خاصة والمرفق الخدماتي والاجتماعي بصفة عامة.

كما أكدت تعمّق أزمة المنظومة التربوية التونسية والتي زادت الأزمة الوبائية في تعرية هشاشتها وتواضع إمكانياتها وانعدام قدراتها على مواجهة أبسط الظروف المستجدّة وغياب الحدّ الأدنى من المتطلبات اللوجستية للانتقال -ولو جزئيا- لتعلّم بديل، مشيرة الى أنه أمر نجحت فيه دول من محيطنا العربي نَفوقها تجربة وخبرة.

وأبرزت أن الحكومة ومختلف هياكل الدولة تتذرع بأزمة الكورونا للتنصل من مهامها وتعهداتها والتزاماتها تجاه الشعب التونسي -على عكس إيفائها بالالتزامات الدولية، كما انها تلمّح عن طريق مناشير وزارية، لانحيازها للتوصيات المجحفة لصناديق النهب الدولية القائمة على مواصلة إيقاف الانتداب وتجميد الأجور والترقيات والتفويت في ما تبقى من المؤسسات العمومية في إطار صفقات إقليمية مشبوهة.

* صبري الزغيدي

استغربت تصريحات وزير التربية حول مقاييس اصلاح الامتحانات:

نقابة متفقدي التعليم الثانوي متمسكة بالصدقية ومبادئ التقييم المنصف

أعربت النقابة العامة لمتفقدي التعليم الثانوي عن استغرابها من تصريح وزير التربية في احدى الاذاعات الخاصة مفاده أنه «ستقع مراعاة الوضع الاستثنائي في مقاييس الاصلاح» بالنسبة الى امتحان الباكالوريا.

النقابة اكدت تفهمها لضرورة طمأنة التلاميذ في ظل هذه الاوضاع الاستثنائية وتشجيعهم على الاقبال على التعلم وحسن الاستعداد لاجتياز الامتحانات الوطنية، ودعت الى مزيد الاحاطة النفسية والبيداغوجية بالتلاميذ وتوفير الظروف الملائمة والدعم اللازم بما يساعدهم على النجاح في امتحاناتهم ومناظراتهم باستحقاق.

كما ثمنت المجهود الكبير الذي يقوم به كل الفاعلين التربويين من اجل انجاح العودة الى الدراسة واستكمال التعلمات وانجاز مختلف الامتحانات والمناظرات رغم الصعوبات المختلفة، واكدت ان مواضيع الامتحانات ومقاييس الاصلاح تضعها لجان علمية بيداغوجية مختصة تحتكم فيها الى ضوابط دقيقة تضمن الصدقية والموضوعية والثبات وتراعي مبادئ التقييم المنصف.

وفي السياق ذاته، دعت النقابة العامة الى العمل كلّ من موقعه على نجاح مختلف الاستحقاقات التربوية بما يخدم مصلحة التلميذ الفضلى ويحافظ على مصداقية الشهائد.

صبري الزغيدي

الاخ عماد بن ابراهيم

نقابات أسلاك التربية والتعليم بمنزل شاكر

على وزير التربية تحمّل مسؤولياته في إيقاف التوظيف الحزبي

طالبت نقابات اسلاك التربية والتعليم بمنزل شاكر سلطة الاشراف بتحمّل مسؤولياتها في التعدي على حرمة وادانت ما قامت به النائبة فائزة بوهلال في البرلمان عن حركة النهضة من توظيف سياسي لظروف العودة المدرسية في المعهد.

وكانت النائبة قد دخلت المعهد مصحوبة بمعتمد الجهة ورئيس البلدية لمعهد منزل شاكر خارج اوقات العمل ودون اعلام الادارة في تعدّ لنصّ الاتفاق المبرم بين الجامعة العامة للتعليم الثانوي وسلطة الاشراف والذي يمنع دخول اي جهة سياسية او جمعياتية للمؤسسات التربوية لما فيها من توظيف لغايات حزبية وسياسية ضيقة وركوب على الاحداث.

نقابات التربية والتعليم بالجهة طالبت ايضا معتمد الجهة ورئيس البلدية بتقديم اعتذارتهما للسيد مدير المؤسسة حول خرقهما للبروتوكول الصحي وتعديهما على حرمة المؤسسة.

كما وجّهت تنبيها الى كل من تسول لنفسه التعدي على حرمة المؤسسة التربوية مجدّدا والاستعداد للدفاع عن المؤسسة بكل الوسائل النضالية المتاحة محذّرة من محاولة افساد العودة المدرسية وانتهاك الاتفاق المبرم بين الاطراف الاجتماعية وسلطة الاشراف.

* صبري الزغيدي

نقابة أعوان وإطارات رئاسة الحكومة:

كل التفاصيل عن الاجتماع مع الوزير محمد عبّو

الاخ ايمن الديماسي

التأمت جلسة عمل مساء يوم الجمعة الفارط بين النقابة الأساسية لاعوان واطارات رئاسة الحكومة ووزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد حول جميع الملفات العالقة.

وتم الاتفاق بين طرفي التفاوض على ضبط الصيغة النهائية لتعاونية أعوان واطارات رئاسة الحكومة يوم الاربعاء 3 جوان 2020 وتقديم مقترحات كتابية لفض إشكاليات تمويل ودادية أعوان واطارات رئاسة الحكومة من قِبَلِ المكتب النقابي.

كما اتفق الطرفان على استكمال التفاوض حول النظام الأساسي الخاص والتسميات في الخطط الوظيفية خلال الجلسات القادمة.

هذا اللقاء كان فرصة لتبادل وجهات النظر وتوضيح موقف المكتب النقابي حول ضرورة عدم تأويل النصوص القانونية في اتجاه ضد مصلحة العون العمومي.

* صبري الزغيدي

لماذا لم تُفرج وزارة الشباب والطفولة عن منشور حركة النقل؟

يشهد الوضع الاجتماعي بقطاع الشباب والطفولة وضعا اجتماعيا متوترا بسبب مماطلة سلطة الاشراف في اصدار المنشور المنظم للحركة النظامية للنقل لسنة 2020، وقد اصدرت النقابات الاساسية للقطاع بيانات تنديد لوّحت فيها بالدخول في تحركات احتجاجية في الايام القليلة المقبلة في حال لم تتحمل الوزارة مسؤولياتها.

وفي تصريح خصّ به جريدة «الشعب» أكد الاخ فخر الدين الكناني الكاتب العام للجامعة للشباب والطفولة حق اطارات الشباب في دورية نظام الحركة الوطنية واحترام آجالها، معتبرا ان سياسة المماطلة والتسويف التي تعتمدها الوزارة من شأنها أن تخلق توترات بمؤسسات الشباب.

ودعا محدثنا الوزارة الى احترام تعهداتها في كل الاتفاقات المبرمة مع الجامعة العامة للشباب والطفولة، بما فيه اتفاق 29 ماي 2013 ومحضر الجلسة المنعقدة في 13 ماي 2020ن مؤكدا ان الجامعة العامة ستتحمل مسؤولياتها بالتنسيق مع المركزية النقابية لخوض كل الاشكال النضالية المتاحة دفاعا عن منظوريها.

في هذا السياق، راسل الاخ منعم عميرة الامين العام المساعد المسؤول عن قسم الوظيفة العمومية وزير شؤون الشباب والرياضة طالبه فيه بالإسراع في إصدار منشور الحركة النظامية للنقل، كما وجّه إليه مراسلة ثانية طلب فيها عقد جلسة عمل مع الجامعة العامة للنظر في الملفات المهنية والاجتماعية المضمنة باللائحة المهنية للمؤتمر الاخير ولمتابعة محضر اتفاق 25 اكتوبر 2019.

* صبري الزغيدي

الاخ منعم عميرة

الاخ فخر الدين الكناني

تكريم المرحوم عساكر المهذبي بالمعهد الثانوي بمنزل شاكر

انتظم يوم الجمعة 29 ماي2020 حفل تكريم المرحوم عساكر المهذبي عضو الفرع الجامعي لعملة التربية بصفاقس و تسمية قاعة بإسمه.

وحضر هذا اللقاء اللطيف الاخ لطفي العطواني الكاتب العام للجامعة العامة لعملة التربية والأخ محمد شعبان الكاتب العام للفرع الجامعي بصفاقس وعدد من أعضاء الفرع والاخ لسعد اليعقوبي الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي والمندوب الجهوي للتربية بصفاقس 2.

* صبري الزغيدي

في المعادن والإلكترونيك

انعكاسات سلبية لانخفاض الطلب العالمي وعلى الحكومة اتخاذ خطوات لإنقاذ القطاع

* طارق السعيدي

تأثر قطاع المعادن والإلكترونيك بشدة نتيجة جائحة كوفيد 19 وما ترتب عنها من انخفاض الطلب العالمي. وقد أدت الجائحة الى انكماش اقتصادي، من المتوقع ان تكون له انعكاسات عميقة على قطاع المعادن والإلكترونيك في العالم وفي بلادنا. ويعيش القطاع خلال هذه الفترة أوضاعا صعبة نتيجة انعدام اليقين وعدم وضوح الصورة وهو ما يعني إشكاليات اجتماعية قد تلوح في الأفق. وقد يكون من المهم ان تتحرك الحكومة بكل ثقلها للدفع نحو إيجاد الحلول وتقديم الدعم اللازمة لقطاع يشغل مئات الآلاف.

وذكر الأخ الطاهر البرباري الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك في حديث مطول لجريدة الشعب ان جائحة فيروس كورونا أدت إلى أزمة اقتصادية فعلية لها انعكاساتها الثقيلة. وقال الأخ البرباري ان القطاع يضم مؤسسات محلية ومؤسسات أجنبية او متعددة الجنسيات. وتعيش المؤسسات المحلية أزمة عميقة حتى قبل ظهور جائحة كوفيد19-. إذ أدى تراجع الطلب المحلي والطلب الإقليمي في مستوى المغرب العربي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسات المذكورة. بعد ذلك جاءت جائحة الكورونا لتزيد الطين بلة. وقال إن عديد الإدارات والمؤسسات قامت بتطبيق الاتفاق 14 افريل بين الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الأعراف إلا أن وضعها المادي والاقتصادي صعب وأشار في هذا الصدد إلى مؤسسة المعامل الآلية بالساحل، التي أغلقت الآن بشكل نهائي مؤكدا أن لا أحد يستطيع أن يتنبأ بمصيرها. وشرح الأخ الكاتب العام ان رهان المؤسسات في القطاع التي التزمت بالخلاص، تمثل في العودة التدريجية للنشاط غير ان هذا الأمر يبدو صعبا في الوقت الحالي اذ من المتوقع ان تطول الأزمة لمدة طويلة. وتجدر الإشارة الى ان البنوك زادت في تعقيد الأوضاع عبر انكماشها وعدم تقديم القروض والتسهيلات اللازمة للمؤسسات. وأشار الاخ الطاهر البرباري الى أن أحد فروع القطاع وهو قطاع وكلاء السيارات قد تراجع نتيجة منع التوريد، وبيّن ان مصير 3500 عامل على المحك وهو ما يفرض ان تقوم الدولة بالتسريع بإجراءات رفع القيود على التوريد حتى لا تضطر المؤسسات الى الدخول في البطالة الفنية.

المؤسسات متعددة الجنسيات

وعن وضع المؤسسات متعددة الجنسيات فسر الأخ الطاهر البرباري ان الأزمة الكبرى التي يعرفها القطاع متأتية من الأزمة التي تعيشها المؤسسات الأجنبية والمتعددة الجنسيات. وقال إن الأزمة الاقتصادية خلقت بدورها أزمة اجتماعية بدأت نتائجها تظهر للعيان في الوقت الحالي. وذكر الأخ ان الطلبيات في قطاع السيارات تراجعت بنسبة 76 بالمائة وهو ما أدى إلى إغلاق عدة مؤسسات عالمية كبرى تمثل ثقلا كبيرا في سوق السيارات. وقال ان الأزمة في الطيران أدت الى عمليات واسعة لتسريح العمال فعلى سبيل المثال قامت الشركات العاملة في مجال صناعة الطائرات في بريطانيا بتسريح ما يقارب 90 الف عامل. ومن انعكاسات الأزمة العالمية على صعيد وطني هو شروع المؤسسات في تسريح العمال إذ قامت عدة مؤسسات منها مؤسسة «آس أو آ أتولاك» المختصة في صناعة السيارات بتسريح العمال المتعاقدين وتنوي تسريح المرسمين.

إشكاليات اجتماعية

وعن دور الأطراف الاجتماعية داخل القطاع في حل الإشكاليات في ظل هذا الواقع المعقد قال الأخ الكاتب العام ان هناك حوارا وجلسات تسعى إلى معالجة الإشكاليات غير ان عدم وضوح الأفق يجعل التعامل مع المستجدات لحظة بلحظة مشيرا إلى ان الأطراف الاجتماعية تعيش اليوم ليومه. وفسر البرباري المؤسسات متعددة الجنسيات لديها مخزون طلبيات يمكنها من العيش شهرين لا أكثر وهو ما يعني قصر مدى أي حل قد يطرح. وقال ان الجامعة العامة عالجت الإشكالية المرتبطة بأجور شهر مارس ثم شهر افريل مشيرا الى الحوار بين النقابات والمؤسسات يتمّ الآن حول اجر شهر ماي. وتوقع البرباري ان يشهد شهر جوان تفاقم الأزمة. وتوقع خفض أعداد العمال في قطاع السيارات في العالم في حدود 20 بالمائة خلال الثلاثي الحالي مع إمكانية ان تصل النسبة إلى 50 بالمائة خلال الثلاثي المقبل وهو ما ستكون له انعكاسات سلبية على المؤسسات الناشطة في تونس.

سيناريوهات متوقعة

وقال الأخ البرباري إن الاتحاد الدولي للصناعات نظم ندوة دولية تناولت عدة مسائل مهمة ورئيسية. وقال إن المستثمرين ومصنعي السيارات يريدون المرور إلى الجيل الخامس من صناعة السيارات اي صناعة السيارات الذكية وهو سيناريو محتمل لكنه يعني إلغاء الطلبيات القديمة. أما السيناريو الثاني فيتضمن مواصلة صناعة السيارات العادية، على ان تقع العودة التدريجية للعمل بنسبة 75 بالمائة في أفق 2021. وبين ان في كل الحالات فإن المتوقع هو توقف الطلبيات في قطاع السيارات في الوقت الحالي ما عدى طلبيات محدودة.

حوار وطني واستراتيجية

وانتقد الطاهر البرباري أداء الحكومة التونسية في ما يتعلق بدورها في حماية النسيج الاقتصادي التونسي وقال إنها لم تعر القطاع الخاص اي اهتمام بل أكثر من ذلك فان مرسوم الحكومة حول الأجور عقد الأوضاع مع العمال ومع الإدارات لأنه كان مسقطا وأحادي الجانب. وبين ان الحكومة لا تهتم مطلقا بالشركات متعددة الجنسيات وهو ما يعني عدم الاستعداد للازمات، وغياب الاستراتيجيات الملائمة. وانتقد الأداء الضعيف للحكومة التي لم تتحضر لمثل هذه الأزمات وقال إنه لا يوجد حديث أو حوار على مستوى سلطات القرار لمعالجة إشكاليات القطاع. ودعا إلى ضرورة وجود حوار وطني تتشارك فيه الوزارات المعنية وزارة الصناعة ووزارة الخارجية ووزارة التنمية والتعاون الخارجي إضافة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة من اجل وضع الاستراتجيات والحلول لقطاع المعادن والإلكترونيك.

في المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الفنية:

لماذا تنكّرت وزارة الثقافة لأساتذة التنشيط الثقافي المتعاقدين بعد الموافقة على انتداب 50 أستاذا؟

أعلن أساتذة التنشيط الثقافي المتعاقدون مع المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الفنية من خريجي المعهد العالي للتنشيط الثقافي والشباب ببئر الباي، دخولهم في اعتصام مفتوح يوم 8 جوان الجاري للمطالبة بتسوية وضعياتهم المهنية.

وأكد الاساتذة استعدادهم للدخول في اضراب عن الطعام في نفس اليوم في حال تواصل تجاهل الوزارة لمطالبهم وسدّ باب المفاوضات الى جانب تنظيم وقفات احتجاجية يومية امام قصر الحكومة ومجلس نواب الشعب.

كما عبّروا عن تمسكهم بتطبيق كافة الاتفاقات السابقة دون اي مساس بها او التفاف عليها وضمان حقوق كافة المتعاقدين وتسوية الوضعيات عبر الانتداب الرسمي، داعين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب والاتحاد العام التونسي للشغل ومكونات المجتمع المدني الى دعم تحركاتهم وايجاد حلول جذرية لمطالبهم.

تقاعس الوزارة

الأساتذة لفتوا في بيان لهم إلى ان وزارة الشؤون الثقافية تقاعست في حسم ملفهم بالامتناع عن ايجاد الحلول العاجلة لتسوية وضعياتهم المهنية وبيّنوا ان الوزارة لم تكترث بالأوضاع المهنية المزرية والمذلّة التي يعملون ضمنها لأكثر من 4 سنوات، خاصة أنهم تقدموا بعديد المقترحات لوزارة الاشراف قصد التعاون والمساهمة في إيجاد الحلول.

وقد الملف شهد تقدما مع الهياكل المركزية للوزارة ومع الاطراف المتداخلة من وزارة المالية ومصالح الوظيفة العمومية ورئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، والتي وافقت في وقت سابق عبر محاضر جلسات موثقة ومراسلات رسمية على تمتيعهم بالتغطية الاجتماعية وفتح مناظرة خارجية بالملفات تتمثل في انتداب 50 خطة استاذ تنشيط ثقافي، وهو الأمر المضمّن في اعتمادات وميزانية الوزارة لسنة 2020 بعد أن حُرم هذا الاختصاص من حقه في المناظرات لمدة 6 سنوات متتالية.

كما ان الوزارة امضت في وقت سابق محضر اتفاق يقضي بجدولة الدفعات كحل من حلول التسوية، قبل أن تلتجئ الى سياسة المماطلة وعدم إيلاء أي أهمية لهذا الملف وتجاهلها للمطالب في تسوية الوضعية عبر الانتداب الرسمي ومحاولة الالتفاف على كل الاتفاقيات السابقة.

* صبري الزغيدي

ضيف الأسبوع الأخ بلال الغيضاوي منسق الشباب العامل في الاتحاد الجهوي بالقيروان

حادثة «القوارص» كشفت حجم ومآسي الجهات الداخلية

ـ انتحار الاطفال سببه الرئيسي الرغبة في تحرير النفوس من الضغوطات اليومية

* حوار رمزي الجبّاري / عدسة: منتصر العكرمي

كشفت حادثة شرب القوارص في معتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان حجم المآسي التي يعيشها الاهالي هناك وهم الذين عانوا على امتداد سنوات «الفقر والتهميش واللامبالاة» لاوضاع اجتماعية غاية في الصعوبة وهو وضع توارثوه جيلا بعد جيل حادثة شرب القوارص التي هزت الرأي العام الوطني بسبب ما خلفته من ضحايا اذ فيهم من انتقل إلى ذمة الله وفيهم من سيظل يعاني عاهة بعد ان اصاب العمى البعض الاخر فيها مازالت تداعياتها توجع من تبقوا على قيد الحياة والحقيقة ان عمليات شرب القوارص ليست العملية الوحيدة الموجعة في ولاية القيروان وانما ثمة مايسمى «بظاهرة انتحار الاطفال» التي ضربت الولاية في مقتل وجعلتها حديث الناس وما يحصل فيها في كل مرة وهي حوادث اكدت غياب اهتمام الدولة بهذه الجهات سواء دولة الاستقلال او دولة ما سمي بقيام الثورة في تونس نحن في الشعب زارنا مع بداية هذا الاسبوع في مكاتبنا الاخ بلال الغيضاوي وهو منسق الشباب العامل بالاتحاد الجهوي للشغل بالقيروان فكان لنا معه الحدث التالي

* أخ بلال، اهلا بك في مكاتب جريدة الشعب؟

ـ شكرا لأسرة الشعب على حفاوة الاستقبال وحسن الاستضافة وللجميع الشكر الموصول.

* لماذا أنت في العاصمة؟

ـ جئت إلى العاصمة لقضاء بعض الاشياء الخاصة وكذلك اردتها زيارة إلى كل هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل للتوقف امام عمل «الماكينة» في توزيع العمل اليومي وكيفية سير كل الهياكل التابعة لها.

* ماذا وجدت؟

ـ الأكيد انّ العمل المقدم عمل كبير فيه سرعة في الانجاز واتقان في الجودة يوميا في صلب كل الاقسام.

* لو نتحدث عن تواجدك في قسم الشباب العامل بالقيروان؟

ـ نحن نجتهد ونعمل يوميا لتأطير واستيعاب الشباب سواء العامل او غير العامل لنؤطره ونشد على ايادية ليكون عنصرا ناجحا في مجتمع تتهدده الافات والظواهر من كل حدب وصوب.

* ماذا عن المشهد الصحي في القيروان؟

ـ الاكيد انّ الوضع كشفته للرأي العام التونسي حادثة شرب القوارص اذ تم ايواء مجموعة في القيروان واخرى في القصرين وثالثة في سوسة والبقية الباقية ارسلت إلى القصرين.

* بهذا تكون قد أوصلتنا لنفتح ملف «شرب القوارص» وهي حادثة هزت عرش المجتمع التونسي، أليس كذلك؟

ـ عمليات شرب القوارص هي ليست ظاهرة تختص بها ولاية القيروان فقط وانما هذه العمليات موجودة في كل الجهات المحرومة وهي التي عانت على امتداد سنوات طويلة الاهمال والتناسي وعدم الاهتمام والنتيجة ان المجتمع كما السلطات القائمة في هذه البلاد كلهم في واد واحد انّ ما وددت قوله ان عملية شرب القوارص فيها تأكيد على فشل منظومة الحكم في تونس وهي كذلك انعكاس لما اوجدته الدولة في المجتمع.

* ماذا يعني هذا الكلام العام؟

ـ هو ليس كلاما في المطلق وانما هو كلام يهم ملايين الشباب الذين كانوا ضحايا لأنهم وجدوا في جهات محرومة ومفقرة وهذا يعني أنهم لم يختاروا قدرهم وهم يعانون فقر الاباء وعدم نجاح سياسات الدولة.

* الفقر ليس عيبا والبطالة ليست قدرا وانما القدر ان تكون عاجزا على تغيير وضعك ووضع المحيطين بك؟

ـ قد يكون هذا الكلام صحيحا حين تتوفر نفس ظروف العيش والرخاء والسعادة للجميع ام انّ تكون بعيدا عن الجهات المترفهة فعليك ان توفر الماء بقطع مئات الكيلومترات وتوفر المأكل الاساسي (اي السميد والفرينة والخبز والطماطم والمقرونة) وانت مطالب كذلك بتوفير واسطة لان التاجر هناك يتعامل مع من يزوره يوميا وصولا الى غياب كل مرافق الحياة .

* الدولة تؤكد انها اوصلت الماء إلى المنازل وانها عبّدت الطرقات وكأنك بهذا الكلام تنسف ما يقال؟

ـ للدولة الحق في ان تثمن جهود هياكلها ومؤسساتها على الطريقة التي تريدها اما نحن على أرض الواقع فانّ الحياة تدفعك لتدفع يوميا ضريبة الجهد والاجتهاد في غياب كلي للحياة في الجهات.

* هم يقولون مثلا انّ مستشفى ابن الجزار بالقيروان جاهز وبه كل التجهيزات الضرورية؟

ـ جائحة كورونا «عرت» واقع القطاع الصحي في تونس ولا فائدة في الخوض في التفاصيل لانها بشكل تدعو إلى الثورة على ما تبقى من هذا المجتمع الذي تهمه الابهارات وقديما قيل «يلي مزين من البرى اش احوالك من الداخل» والحمدلله انّ كورونا لم تضرب بقوة في تونس والا لكنا حديث العالم بأسره.

* هل زاركم وزير الصحة الحالي عبد اللطيف المكي ونحن تعودنا انحيازه للطبقات الضعيفة والمهمشة؟

ـ لم يزرنا في القيروان ولا مسؤول آخر على امتداد فترات طويلة وقد كان على الحكومة الحالية ان ترسل من يمثلها سواء في حادثة شرب القوارص او حتى في مناسبات سابقة وهذا ما يدعونا للتساؤل وما يجعل المتساكنين هناك يقولون انهم مواطنون درجة 10 بما ان لا حكومة اهتمت بأحوالهم وظروفهم الاجتماعية الصعبة ولم يجدوا مساندة من المجتمع المدني والحال ان ولاية مثل

القيروان محتاجة إلى مرافق عمومية كثيرة!

* نصل الآن، إلى تفشي ظاهرة انتحار الاطفال والتلاميذ فهل من سبب واضح على ذلك؟

ـ للأسف عدد المنتحرين في تزايد وهذا نتيجة الفقر والفراغ الاسري والاجتماعي وغياب اسباب العيش الكريمة ـ كما انّ في ارياف القيروان الجريمة مرتفعة وهذا يعود اساسا لغياب الاهتمام بهذه العائلات وعدم تمكن الدولة من الوصول إليهم وبالتالي حسن تأطيرهم.

* ما يلاحظ كذلك في القيروان العدد الكبير من المعلمين النواب فكم يصل عددهم؟

ـ في حدود الألف معلم نائب في ولاية لها الكثير من الارياف، الغريب انّ وزارة التربية غير مهتمة بهم وهي تتلكأ في انهاء معاناتهم اليومية وهو ما يحتاج منا إلى مجهود مضاعف حتى لا يغيبوا عن عملهم ورغم ذلك فانّ عددا كبيرا من المدارس ظلت على امتداد سنة 2020 بلا معلمين وبلا برمجة وبلا دروس فلمن سنشكو حالنا امام وزارة لا تستمع إلى مشاغل منظوريها.

* كيف هي طبيعة العمل داخل هياكل الاتحاد الجهوي بالقيروان؟

ـ هي مهام صعبة ما في ذلك شك لأنّك يوميا في مواجهة مع اطراف قد لا تسهل لك سبل العمل الا ان الاخ السيد السبوعي ومن معه يدفعوننا يوميا لمزيد الاجتهاد والعمل والتضحية لبلوغ الاهداف المرجوة.

وبالمناسبة فانني احيي في كل اعضاء المكتب الجهوي لاتحاد القيروان نخوة العمل والدفاع عن الحقوق وعن المظالم التي ترتكب في حق العاملين خاصة في القطاع الخاص وهم الذين يجدون دعما كبيرا من الأخ الكبير السيد السبوعي وكل اعضاء المكتب التنفيذي الجهوي وكذلك الوطني.

* بلغنا انه ثمّة تحرك يوم السبت لواحد من القطاعات المهمة في القيروان؟

ـ سينفذ العاملون في المقاطع وقفة احتجاجية هذا السبت بحكم تردي اوضاعهم الاجتماعية وعدم حصولهم على مستحقاتهم من عند مشغليهم.

* وحتى نلتقي؟

ـ الشكر الموصول لاهل جريدة الشعب والقائمين عليها للمجهودات المبذولة وللتضحيات العديدة كما اطلب من السلط الوطنية والجهوية اهتماما انسانيا بالقيروان وأريافها التي تعاني الامرين وصعوبات ما انزل اللّه بها من سلطان.

غضبٌ في الديوان الوطني للاسرة والعمران البشري بالقصرين

تعطيل العمل بالديوان وتجاهل الاتفاقات استهدافٌ لحقّ الجهة في التنمية الصحية

أعلنت النقابة الاساسية للديوان الوطني للاسرة والعمران البشري بالقصرين الدخول في تحركات احتجاجية بداية من يوم غرة جوان الجاري بسبب اعتماد الادارة العامة لسياسة عكّرت المناخ الاجتماعي وبسبب عدم تطبيقها لمحاضر الجلسات وصمت وزارة الصحة والسلط الجهوية أمام ما يعانيه الديوان من أوضاع متأزمة.

ويشكو العاملون بالديوان من عدم تطبيق القانون وتعطيل العمل من طرف المتصرفة الجهوية للديوان وبعض الاطراف، خاصة أن المندوب الجهوي قام بما يلزم إلا ان المفوض العام رمى كل المراسلات عرض الحائط مستخفا بكل الاتفاقيات السابقة.

ويطالب الطرف النقابي بالاسراع بتعيين متصرف جهوي وبتوفير التجهيزات اللازمة للمقر النموذجي الجديد، مشددا على وجوب الاسراع بإنجاز ومتابعة البرامج الوطنية للديوان والمتعثّرة كالصحة الإنجابية والعمل على تقعيل المصحة المتنقلة.

واعتبرت النقابة الاساسية للديوان والفرع الجامعي للصحة والمكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بالقصرين في بيان مشترك أصدروه يوم غرة جوان الجاري أن إصرار الادارة على تجاهل المطالب المرفوعة هو ضرب لحق الجهة في تنمية صحية واستهداف لها.

* صبري الزغيدي

كورونا يدفع إيطاليا إلى تسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين:

قـراءة في مرسوم السناتوريا 2020.

معـز البـرقـــاوي: خبير وباحث إجتماعي- ملحق إجتماعي بقنصلية تونس بجنوة إيطاليا.

ألحقت الأزمة الاقتصادية التي تسبّب فيها وباء فيروس كورونا أضرارا جسيمة إقتصادية واجتماعية لدى قرابة 1.6 مليار عامل في الاقتصاد غير المنظم في كافة أنحاء العالم لاسيما المهاجرين غير النظاميين وفي ايطاليا بالخصوص وهم الأكثر ضعفا في سوق العمل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية أنّ الأربعة أشهر الأولى من الأزمة شهدت إنخفاضا بنسبة 70% في دخل العاملين في القطاع غير المنظم في أوروبا. كما أكّد غاي رايدر المدير العام لمنظمة العمل الدولية أنّه «مع تطور الوباء وأزمة الوظائف، تصبح ضرورة حماية الفئات الأكثر ضعفا أشّد إلحاحا. بالنسبة لملايين العمّال، فقدان الدخل يعني: لا طعام ولا أمن ولا مستقبل...فإذا لم نساعدهم اليوم، سيكون الهلاك مصيرهم بالتأكيد». أمام هذا الوضع المتردي كانت الحكومة الايطالية سبّاقة في كامل الدول الأوروبية من خلال إصدار مرسوم السناتوريا في 13 ماي2020 حول تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في قطاعات الفلاحة ورعاية المسنين والمرضى وأصحاب الإعاقة والأعمال المنزلية. فأي قراءة علميّة ونقدية من وجهة نظر إجتماعية واقتصادية لهذا المرسوم، تمكّن لا فقط من معرفة محتواه وإجراءات تطبيقه، بل من التنويه بـدور البعثات الدبلوماسية والقنصلية والملحقين الاجتماعيين بأيطاليا في تحسيس وتوعية المهاجرين التونسيين للانتفاع به من جهة ثانية ؟

1- قراءة في تاريخ ودواعي ومحتوى مرسوم السناتوريا 2020بإيطاليا:

1-1- قراءة في تاريخ قوانين الهجرة واللجوء والجنسية في إيطاليا:

تعني كلمة sanatoria باللغة الايطالية عفـو، ويقصد بها إطار قانوني لكافة المهاجرين غير النظاميين المتواجدين بإيطاليا للحصول على الإقامة الوقتية أو الدائمة. ويعود ملف تسوية وضعيات المهاجرين غير النظاميين بإيطاليا إلى سنة 2019 لكن فيروس كورونا فرض قواعده على ترتيبات عديد الدول الأوروبية في موضوع الهجرة والمهاجرين بصفة عامة. قامت الحكومة الايطالية بإحداث لجنة خاصة لدراسة إمكانية وضع إطار قانوني لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. وتواصلت ضغوط كبيرة من سفارة تونس بإيطاليا والقناصل وعديد الجمعيات الممثلة للمهاجرين من جميع الجنسيات ومن النقابات والمنظمات غير الحكوميّة والأحزاب السياسية الايطالية، لتتوج بإصدار قرار مرسوم السناتوريا يوم 13 ماي2020 ومنشوره التطبيقي في الجريدة الرسميّة الايطالية عدد137 بتاريخ29 ماي2020.

يجمع علماء إجتماع التنمية والهجرة على أنّ للازمات الاقتصادية دور في دفع الحكومات لإصدار مثل هذه القوانين. حيث عرفت إيطاليا 4 قوانين تهمّ الهجرة واللجوء والجنسية الايطالية وهي ،قانون مارتيلي Legge Martelli الذي صدر سنة 1990، وقانون توركو نابوليتانو Turco-Napolitano الذي صدر سنة 1998 وقانون بوسي فيني Bossi-Fini الذي صدر سنة 2002 وصولا الى مرسوم السناتوريا 2020.

1-2-قراءة في دواعي إصدار مرسوم السناتوريا 2020بإيطاليا.

لئن تضرّر الاقتصاد الايطالي من أزمة كورونا، فإن حكومة جوزيبي كونتي برهنت على قدرتها على تحويلها الى تحديات ستشارك فيه كل مكونات المجتمع الايطالي بما فيهم المهاجرون غير الشرعيين. ويمثل مرسوم السناتوريا 2020 أهم عملية تسوية لوضعية المهاجرين في إيطاليا منذ أكثر من عقد من الزمان. حيث تشير الإحصائيات التي قام بها معهد السياسات الدولية ISPI أنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين في ايطاليا سيبلغ 700 ألف مهاجر خلال سنة 2020. فما هي الأسباب الكامنة وراء إصداره في هذا الوقت بالذات؟

• السبب الاقتصادي:

يمثّل السبب الاقتصادي الدافع الرئيسي للحكومة الايطالية لاتخاذ قرار السناتوريا2020. حيث تعاني إيطاليا أزمة اقتصادية خانقة منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 بسبب ركود الاقتصاد العالمي وتزايد الدين العمومي. أمام هذا الوضع الاقتصادي الهشّ، اعتبرت بعض الجمعيات المدافعة عن حقوق المهاجرين، أنّ تسوية أوضاع المهاجرين ستساهم في إنعاش خزينة الدولة بمداخيل تقارب 4 مليار يورو سنويا (1مليار يورو كرسوم للحصول على بطاقة الإقامة و 3 مليار يورو سيتم الحصول عليها من عائدات الضرائب و مداخيل صناديق الحيطة الاجتماعية).

• السبب الاجتماعي:

وصف عدد من المنظمات غير الحكوميّة والأحزاب السياسية، بما في ذلك منظمة أوكسفام الايطالية والمنظمات المرتبطة بالكنيسة، مسوم السناتوريا2020 بأنّه « خطوة أولى مهمّة نحو الاعتراف بحقوق مئات الملايين من الأجانب الموجودين في إيطاليا والدفاع عن كرامتهم...» كما قدّر عدد المهاجرين غير الشرعيين الى حدود أفريل 2020 ب 540ألف مهاجر من كل الجنسيات غير قادرين على الاندماج الاجتماعي في المجتمع الايطالي ما لم يملكوا رخص إقامة وعقود عمل وظروف عيش لائقة.

• السبب الصحيّ:

لقد عّمق الحجر الصحيّ ومنع العمل والتنقل للمهاجرين غير الشرعيين من مأساتهم وأفقدهم مواطن رزقهم، ممّا دفعهم الى التهافت على مراكز الإيواء والإطعام التي فتحتها البلديات والجمعيّات غير الحكومية الايطالية لضمان الإقامة والغذاء شرط إجراء الفحوصات للتثبت من عدم الإصابة بفيروس كورونا. كل هذا ساعد على تكوين قاعدة بيانات للتعرف على عدد المهاجرين غير النظاميين المتواجدين بالتراب الايطالي الذين ينتظرون إمّا تسوية الوضعية أو الترحيل.

1-3- قراءة في الشروط والإجراءات التطبيقيّة:

إنّ المتأمل في محتوى المنشور التطبيقي لمرسوم السناتوريا2020 الصدر بتاريخ29 ماي2020 يقف على ثلاث مزايا إيجابيّة على غرار:

- القضاء على أشكال العمل غيرالمنظّم والتهرّب الاجتماعي والجبائي والاستغلال لليد العاملة الاجنبيّة والمنافسة غير الشريفة التّي تديرها شبكات المافيا الزراعية في إيطاليا.
- إعادة التوازن للعلاقة بين العمّال وأصحاب العمّال والقضاء على السّوق السوداء وتحقيق متطلبات العمل اللائق.
- مرونة وسهولة في الشروط الواجب توفرها في العامل الأجنبي المقيم بصفة غير شرعيّة مقارنة بسابقيه من المراسيم. فبمجرد

الاستظهار بأي وثيقة تثبت تواجده أو دخوله الى التراب الايطالي قبل 8 مارس2020 (وصفة طبيّة لفحص كورونا، بطاقة هوية، وصل إقامة بمركز إيواء، وصل إنخراط بجمعيّة خيريةcharitas.) يمكّن المقيم غير الشرعي من الحصول على رخصة إقامة مؤقتة بستة أشهر للبحث عن عمل.

الحصول على رخصة إقامة مؤقتة.

يمكن للأجانب الحاملين لرخص إقامة منتهية الصلاحية قبل تاريخ 31 أكتوبر 2019 ولم يتم تجديدها أن يتقدموا بمطلب إلى مصالح الشرطة الإيطالية (Questora) للحصول على رخصة إقامة وقتية مدتها ستة أشهر ابتداء من تاريخ تقديم المطلب وصالحة فقط على التراب الإيطالي. كما يمكن أن يستمر تصريح الإقامة المؤقت من ثلاثة إلى ستة أشهر.

تحويل رخصة الإقامة المؤقتة إلى رخصة عمل.

إذا استظهر المهاجر غير الشرعي بعقد شغل قبل انتهاء مدة الستة أشهر أو وثائق مساهمة في حيطة اجتماعية تثبت القيام بنشاط عمل في القطاعات المعنية، يتم تحويل رخصة الإقامة الوقتية إلى رخصة إقامة من أجل دافع العمل. وفي كلتا الحالتْين يتم تقديم مطالب تسوية الوضعية من قبل أصحاب العمل والأجانب الحاملين لرخص إقامة منتهية الصلوحية منذ تاريخ 31 أكتوبر 2019 في الفترة الممتدة بين 1 جوان و15 جويلية 2020.

القطاعات المعنية : يشمل مرسوم السناتوريا 2020 قطاعات العمل التالية:

• الفلاحة Agricultureوتربية الحيوانات والصيد البحري وأنشطة الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية الغذائية والخدمات،

• تقديم الرعاية «كولفCOLF» للأشخاص أصحاب الإعاقة وكبار السّن غير المكتفين ذاتيا.

• العمل المنزلي وخدام البيوت»بدانتيBadante»،

المنتفعون والشروط ؟

ينتفع بتسوية وضعيّته كل عامل أجنبي يقدّم وثيقة تثبت وجوده في ايطاليا قبل تاريخ 08 مارس200 ولم يغادرها بعد هذا التاريخ (عقد عمل، بطاقة قنصلية، رخصة إقامة، جواز سفر، شهادة ثبوت

هوية...) ،. ويشترط أن يكون الدخل السنوي للمؤجر على الأقل 30.000أورو بالنسبة للفلاحة و27000 أورو بالنسبة لزوجين مستخدمين لعملة المنازل و20000 أورو بالنسبة لزوج بمفرده.

متى وكيف يجب تقديم المطلب ؟

*بالنسبة لمطالب الحصول على رخصة إقامة مؤقتة: يتمّ إيداع الملف لأول مرّة كاملا بمكاتب استقبال البريد الايطالي التي تضع المطبوعات اللازمة على ذمة المهاجرين غير الشرعيين مع دفع مبلغ 160أورو للعامل مقابل تسليم وصل receivuta الى حين أخذ البصمات ودراسة الملف وإسناد رخصة الإقامة المؤقتة بستة أشهر للبحث عن عمل.

* بالنسبة لمطالب الحصول على رخصة عمل:

يتعيّن على العمال والمؤجرين التسجيل عن بعد على الرابط الالكتروني www.interno.gov.it/notizie/emersione-dei-rapporti-lavoro-e-rilascio-permessi-soggiorno-tem-praneo أوالاتصال بالرقم الاخضر عدد 803160للحصول على الإرشادات. كما يتعيّن تعمير مطبوعة F24 وخلاص المبلغ المالي (160أورو للعامل و500أورو لصاحب العمل). هذا ويجب تقديم جميع المطالب خلال الفترة المتراوحة من 1 جوان الى 15 جويلية 2020. كما يمكن لأصحاب العمل أن يتقدموا بمطلب لإبرام عقود عمل مع عملة أجانب أو لتسوية وضعيات العملة الأجانب غير النظاميين التي تربطهم بهم علاقات عمل غير شرعية.

أسباب استبعاد بعض الفئات.

أقصى المرسوم المطالب المقدمة من أصحاب العمل الذين أدينوا في الماضي بتهم متعلقة بمساعدة الهجرة غير الشرعية والاتجار في الدعارة وتشغيل القصر. كما لا يمكن أن ينتفع بهذه الإجراءات الأجانب الذين شملهم قرار طرد من الأراضي الإيطالية أو قرار بعدم السماح بدخولهم لإيطاليا أو من كان متهما، حتى بأحكام غير نهائية، بجرائم نصّ عليها الفصل 380 من مجلة الإجراءات الجزائية كجرائم الاتجار بالمخدرات ومساعدة الهجرة غير الشرعية أو تشغيل أشخاص في الدعارة أو تشغيل قصر إلى جانب من يمثّلون تهديدا للنظام العام وأمن الدولة الإيطالية. كما سيتم أيضًا إلغاء الطلبات التي تم تقديم مطالبة كاذبة بشأنها.

2- دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية والملحقين الاجتماعيين في تسهيل الانتفاع بمرسوم السناتوريا للمهاجرين التونسيين.

يتجلى دور الدبلوماسية التونسية في هذا السياق من خلال التوعية والتحسيس و تبسيط الإجراءات وتقليص آجال إسداء الخدمات القنصلية لاسيّما جواز السفر ووثائق الهوية، هذا من شأنه المساعدة على إيجاد حلول لمشكل البطالة في تونس ومساعدة المهاجرين غير الشرعيين على إيجاد فرص للعمل بالخارج والتعريف بفرص الاستثمار وكفاءة اليد العاملة التونسية. ويمثّل مرسوم السناتوريا 2020 فرصة هامة لإدماج المهاجرين التونسيين البالغ عددهم حوالي60ألف في سوق الشغل الايطالي وإيجاد موارد رزق تحفظ كرامتهم وعائلاتهم بتونس.

2-1- التوعية والتحسيس و المساعدة على البحث على فرص الشغل:

يظلّ هذا الدور مسؤولية مشتركة بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية والملحقين الاجتماعيين وجمعيّات المجتمع المدني في إيطاليا. بالرغم من القيود المفروضة على التنقل بين الجهات داخل التراب الايطالي والإجراءات الوقائية المتعلقة بإرتداء الكمامات واحترام مسافة التباعد الفردي بين الأشخاص في الفضاءات العموميّة، بادرت قنصليات تونس بكل من روما وجنوة وميلانو ونابولي وبالرمو ودار التونسي بروما بالقيام بحملات تحسيسية لمزيد التعريف بقانون السناتوريا2020عبرمقاطع فيديو وبلاغات حول المساعدة على البحث على فرص الشغل وتلخيص للإجراءات التطبيقية للمرسوم باللغة العربية على صفحات الفيسبوك أو بالاتصال المباشر عبر أعوان الاستقبال بالشبّاك الأمامي قصد مساعدتهم على فهم الإجراءات وتكوين الملفات الضرورية لتسوية وضعياتهم على التراب الإيطالي.

2-2-تبسيط الإجراءات وتقليص آجال إسداء الخدمات القنصلية:

يضطلع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والملحقين الاجتماعيين والشباك الأمامي بدور هام في الفترة الممتدة من 01 جوان الى 15 جويلية2020 وهو الأجل القانوني الممنوح لإيداع ملفات الانتفاع بمرسوم السناتوريا. ويتجلّى ذلك من خلال حلّ المعادلة الصعبة بين بيروقراطيّة الإدارة التونسية وإلحاح هذه الفئة الاجتماعية الهشّة على الحصول على خدمات تجديد أو استخراج جوازات السفر في أقرب وقت ممكن لتفادي فوات الأجل القانوني. لكن تضافر جهود كافة الأطراف المتدخلة وحسن التنسيق بينها يبقى الحلّ الأنسب لضمان انتفاع أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين التونسيين من هذا المرسوم.

وعموما، فقد يكون من فضائل أزمة كورونا، رغم فوائض المآسي التي راكمتها، أنّها كشفت المصير البائس الذي إنتهت إليه الرأسمالية. ولئن إستخدمت بعض الحكومات الشعبوية في عديد الدول الأوروبية جائحة كورونا كوسيلة تحريض ضدّ اللاجئين والمهاجرين، فإنّ إيطاليا أثبتت العكس وذلك بجعلهم يشكّلون جزءا من الحل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي سيمكّن مرسوم السناتوريا 2020 حوالي60ألف تونسي من المهاجرين غير الشرعيين العاملين من الحصول على رخص إقامة وموارد رزق من شأنها زيادة حجم التحويلات المالية من العملة الصعبة الى تونس التي هي في أوكد الحاجة اليها بعد جائحة كورونا.

كلمة حق:

تونس ما بعد الكورونا

* النفطي حولة (ناشط نقابي)

لئن كانت كبرى الدول العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب توقّعات الخبراء الاقتصاديين سترتفع البطالة فيها إلى عشرين في المائة بسبب كورونا. وقد بلغ عدد البطالين بعد، وفي أسبوعين جرّاء الحجر الصحّي عشرة ملايين. بل والأخطر من ذلك أن معدّل النمو سينزل فيها هذا العام إلى ما تحت الصفر. فما بالك والحالة تلك باقتصاديات الدول النّامية، أو في طريق النّمو. بل وما بالك وتونس لا تزال تعيش وسط جحيم، وكابوس الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ما فتئت تتفاقم عاما بعد عام على كل الأصعدة منذ ما بعد زلزال الربيع العبري، الذي توّج بما يسمّى بالانتقال الديمقراطي، الذي لا طعم له ولا رائحة ولا حتى لون. بل زاد من رهن البلاد والعباد عند صندوق النقد الدولي. أضف إلى ذلك تواصل منوال تنموي فاشل، واختيارات سياسية واقتصادية لم تخرج قيد أنملة على سكة العهود القديمة سواء منها البورقيبية أم النوفمبرية. ما يعني زيادة ارتباط الاقتصاد الوطني عضويا بالرأسمالية العالمية وشروطها المجحفة وإملاءاتها المذلّة التي لم ينتج عنها غير مصادرة القرار الوطني. الأمر الذي فاقم وضاعف الأزمات الاجتماعية وحالة الاحتقان في الشارع التونسي. بل لعلّها صارت أزمات دورية تعكس أزمة بنيوية وهيكلية للنظام القائم.

إذا كانت الدّول الغنية والمتقدّمة ستعاني من الأزمات الاقتصادية بسبب التداعيات السلبية لكورونا، وبالتالي انعكاساتها على الوضع الاجتماعي لشعوبها. فإن تونس ما بعد كورونا، التي لم تخرج إلى الآن من تراكم الأزمات الاجتماعية الحادّة والمتواترة والمستمرّة منذ ما بعد مرحلة الربيع العبري كما قلنا آنفا، ستقدم في الشهور القادمة على أزمة اجتماعية غير مسبوقة. ولعلّنا بدأنا نشهد مقدّماتها وفصولها في ملف قطاع الفسفاط الذي لا يزال عالقا. بل لم تتقدّم فيه الحلول التنموية العادلة لقفصة منذ ما يقارب عشرة سنوات قيد أنملة.

وهاهي العصابات المافوية المالية المتنفّذة جهويّا ووطنيا لا تزال تعبث بمقدّرات الجهة الاقتصادية، من خلال تعطيل ماكينة الانتاج والانتاجية. أضف إلى ذلك ملفّي عمّال الحظائر والمعلّمين والأساتذة النّواب، الذي مازال ماثلا لدى الحكومات المتعاقبة. وما سيزيد الطين بلّة، أن السيد رئيس الحكومة يعلن عن غلق باب الانتدابات. ما أثار غضب العمّال والنّواب، الذين استجابوا تلقائيا للتحرّكات الاحتجاجية الغاضبة.

ومما سيزيد من إضرام النيران الملتهبة، هو صب الزيت على جحيم سعيرها المشتعل، من جماعة حمّالة حطب وقود النيران المشتعلة على حدودنا الإقليمية بليبيا الشقيقة. وذلك من خلال ما صرّح به أخيرا رئيس مجلس النوّاب في مكالمة هاتفية للسرّاج. إذ عبّر عن مساندته اللامشروطة للمحور التركي القطري الأمريكي الغربي في غزوهم الاستعماري من جديد لليبيا. إذن، إذا ما أضفنا إلى جانب الأزمة الاجتماعية التي دخلت دون استئذان، ملف الأزمة السياسية للطبقة الحاكمة، وما سيخلّفه الغزو التركي العنيف في ليبيا، والناعم في تونس. إلى جانب إعلان أمريكا تحريك قاعدتها العسكرية «أفريكوم» في الجنوب التونسي التي أبرمت في إطار صفقة زمن حكم السبسي/ الغنوشي، والتي لم يتجرّأ على القيام بها لا بورقيبة ولا بن علي، من أجل دعم حكومة السرّاج في سياق التنافس الروسي الصيني. فإن تونس ستشهد صيفا ساخنا يذكرنا باعتصام الرّحيل وتداعياته.

وانطلاقا من المعطيات والتحليل نقول: إنّ تونس ستشهد في زمن ما بعد كورونا أزمات اجتماعية وسياسية يتداخل فيها المحلي بالإقليمي بالدولي. والله يحمي بلدنا.

كيف يتدبر الاتحاد مصلحة الوطن والعمال؟

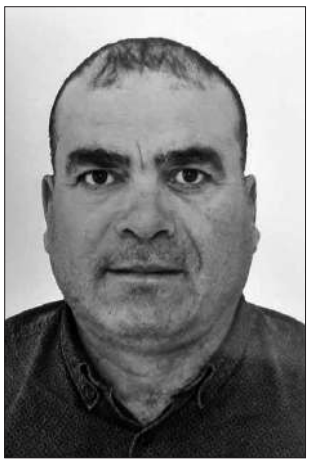

*محمد السعيدي (أستاذ تعليم ابتدائي وباحث في علم الاجتماع)

قد يستغرق العامل، كامل عمره المهني، في العمل النقابي بالاتحاد العام التونسي للشغل، ولكنه يمارس هذا العمل (النقابي)، بدوافع لا عقلانية: لا علمية، ولا عملية ولكنها دوافع يمكن ان تصنّف، أخلاقيا، أرقى وأقوى من الدوافع العقلية، وهذه الدوافع، هي القيم، والايديولوجيا والوجدان ويقضي كامل حياته المهنية والنقابية دون ان يتساءل عن الاتحاد العام التونسي: هل هو كما نحبه ان يكون ام كما ندركه بحواسنا ام هو ينطوي على خفايا لا نحبها ولا ندركها؟

لماذا نحن نقابيون بالاتحاد العام التونسي للشغل؟ وربما غياب هذه التساؤلات، والتعامل مع الاتحاد بنمطية، هما اللذان ظلا يشحنان القواعد بقوة الفعل المتحمس، الجارف، المندفع، الثوري... الذي عادة ما لا تحسب نتائجه ولا تضمن اهدافه.

غير ان هياكل الاتحاد، اصحاب القرار، محمول عليهم، بحكم مسؤولياتهم ان ينصرفوا بوعي علمي وعملي اي ان يتصرفا بقصدية مدروسة، لان دورهم غير دور القواعد، ففي حين تتصرف القواعد بقوة الفعل، تتصرف الهياكل بقوة المعرفة وهذا الاختلاف هو الذي يخلق عادة خلافا بين القواعد شريحة تعتبر تصرفات الهياكل اصحاب القرار، تقاعسا وخيانة للمهمة الثورية «بيعا للطرح» للسلطة، وشريحة تتفهم هذه التصرفات وتدرك انها عقلانية ومحكومة بعدة إكراهات وتنضبط لها ولذلك تنفلت أقلية الهياكل التي لا يعلو صوتها بحكم ثنائية الاقلية والاغلبية تنفلت عن الموقف المسؤول العقلاني، وتنضم إلى خطاب شريحة القواعد «المخوّنة» فلماذا لا تخلو منظمة الاتحاد من هذا الموقف «التخويني» الاقلي مهما كانت انجازات الهياكل؟

حسب قانون الاتحاد ونظامه الداخلي فإن اصحاب القرار هي الهياكل الجهوية والقطاعية والقيادة أي الهياكل الوسطى والعليا والمركزية وهذه الهياكل تصوغ قراراتها في اطار مؤسسات قانونية هي المؤتمرات والندوات والمجالس الادارية وعادة ما تتخذ المواقف بالديمقراطية الانتخابية او بالديمقراطية التوافقية وأحيانا يفرض الموقف من شخصية نافذة بالاتحاد حسب موازين القوى وحصل ان فرض موقفٌ من خارج الاتحاد اي من السلطة السياسية، في تاريخ الاتحاد.

وهذه الهياكل محمول عليها مهمات كثيرة سياسية وطنية واجتماعية نقابية ويكون اداء هذه المهمات بتوجيه الفعل في داخل المنظمة بين مكوناتها، وإلى خارج المنظمة بينها وبين بقية الانساق المشكلة للمجتمع التونسي وهذه المهمات لا بد ان تتطور مع الزمن، بفعل التحولات المفروضة في المستوى السياسي والمستوى الاجتماعي ولذلك فإنه بقدر ما تتطور هذه المهمات بقدر ما تتعقد خفاياها بقدر ما يصعب فهمها على شريحة (اقلية) من العُمّال المنضوين بالاتحاد العام التونسي للشغل بقدر ما تعزو هذه الشريحة اللّبس إلى «التخوين» و«التقاعس» و«بيع الطرح» الذي تمارسه الهياكل النقابية وكلما صعدنا في سلم الهيكلة الا وتركز هذا الإعزاء اكثر فاكثر و«على قدر اهل العزم تأتي العزائم» إلى أن نصل الى المكتب التنفيذي ثمّ الامين العام غير ان هياكل الاتحاد ما ينفكون يشكلون قدوة رمزية واجتماعية داخل الاتحاد وخارجه وتظهر هذه القدوة خاصة في قيادة الاتحاد عبر هياكله للتحركات الاجتماعية وحتى السياسية الشعبية، وفي قدرته على تعبئة الحشود الجماهيرية.

غير ان هياكل الاتحاد لا يمكن تحديدهم كمجموعة من المهام والادوار والافكار المكدسة، مع بعضها والمنفصلة الفعل عن بعضها وانما هي متّسقة في انساق تتوسع وتتقلص حسب الوضع الداخلي والخارجي، اي حسب ظروف التواصل التفاعلي بين الانساق الفرعية المكونة للاتحاد وحسب وضعية التواصل التفاعلي بين الاتحاد كنسق عام من الانساق المكونة للمجتمع التونسي وبقية الأنساق فالأنساق المكونة للاتحاد هي القطاعات، والجهات والمجموعات السياسية، والمجموعات الموالية للشخصيات والأنساق المكونة للمجتمع التونسي هي سياسية وادارية واقتصادية وثقافية وايديولوجية ولذلك فان الاتحاد العام التونسي للشغل كنسق فرعي من الانساق المكونة للمجتمع التونسي، لابد أنه مرتبط بالنظام العام وعليه فإن الهياكل الممثلة للاتحاد مرتبطة بالضرورة بالنظام العام أي مرتبطة ببقية المراكز الممثلة لبقية الانساق ومن الضروري واقعيا واجرائيا وفكريا وعمليا وعلميا الاعتراف بهذا الارتباط بيْد ان هذا الارتباط لابد ان يكون تفاعليا اي ارتباطًا يرتكز على توجيه الفعل (والاحجام عن الفعل) من الاتحاد الى بقية مكونات المجتمع وتقبل الفعل من هذه المكونات في اتجاه الاتحاد وهذا التفاعل لابد انه سيخضع الى موازين القوى ودور الهياكل النقابية هو تقدير موازين القوى، لان حساب الفعل والإحجام عن الفعل ورد الفعل فيما بين مكونات الاتحاد وبين الاتحاد وبقية الانساق يرتكز على مدى التوفّق في تقدير موازين القوى والتوفق في تقدير موازين القوى يخضع الى عدة عوامل ذاتية متمثلة في ميول افراد الهياكل النقابية وفي قدراتهم ومهاراتهم واخلاقهم وثقافاتهم...

وموضوعية ـ متمثلة في الاكراهات المفروضة داخل الاتحاد وخارجه والواقع ان ارتباط الاتحاد بالنظام العام، يطغى على حساب علاقاته بالمجتمع عامّة ويطغى على فعله في التحول الاجتماعي. وذلك لان المجتمعات العربية الاسلامية لا سيما تونس، يستحوذ فيها النظام العام على جميع الانساق المجتمعية.

وكذلك لان الاتحاد العام التونسي للشغل لا يمثل طبقة اجتماعية بذاتها وانما يمثل مجموع شرائح اجتماعية مختلفة ومتباينة باختلاف مصالحها وحاجاتها غير ان ما يحسب الاتحاد العام التونسي للشغل ان هذا الاختلاف والتنوع داخله هو الذي جعله يتخلل جميع الانساق المجتمعية التونسية ويؤثر فيها وبتأثيرها ويستثمرها ما امكن له من اجل تحقيق اهدافه السياسية والاجتماعية ولذلك فان انتشاره الفكري والثقافي والسياسي عموديا وافقيا جعله يفرض الارتباط على النظام العام حتى ان السلطة والمؤسسات باتت تقرأ له ألف حساب وربما ليس هناك أكثر ادراكا للروابط بين الاتحاد والنظام العام من هياكل الاتحاد وخاصة القيادة لأن هياكل الاتحاد هي الشريحة التي يتخرج منها الكثير من رجال الدولة، ورجال السياسة والخبراء والزعماء وهذه المآلات لابد ان يستفيد منها النظام العام اذ يتأثر بها ويثري بها افكاره وسياسته لان النظام العام بقيادة الدولة، هو المسيطر على جميع الثقافات السياسية والاجتماعية الموالية والمناوئة المعارضة والمعترضة الاصلاحية والراديكالية التشاركية والممانعة وهو (النظام العام) الفلك الذي تسبح فيه جميع الانساق فالنظام العام هو المجال المجتمعي التونسي. ولذلك فإن علاقة الارتباط بين الاتحاد العام التونسي والنظام العام (المجال المجتمعي) عرفت عدة تجليات لا تعكس دائما (هذه التجليات) الحقيقة الكامنة للارتباط وانما تعكس الوضع السياسي والاجتماعي حسب المرحلة:

1 ـ المرحلة الأولى، من التأسيس حتى انتهاء مخطط الآفاق العشرية بداية التسعينات هي مرحلة علاقة المشاركة الحرة.

2 ـ المرحلة الثانية من بداية السبعينات حتى آخر الثمانينات هي مرحلة علاقة الاضطهاد المسلط من الدولة على الاتحاد.

3 ـ المرحلة الثالثة من بداية التسعينات الى سنة 2000، علاقة الوصاية اي وصاية السلطة السياسية الكليانية الرئيس ـ الحزب ـ الدولة ـ على الاتحاد العام التونسي للشغل

4 ـ المرحلة الرابعة هي مرحلة علاقة اللامبالاة وعدم الاهتمام من سنة 2000 إلى سنة 2011.

5 ـ المرحلة الخامسة من 2011 إلى الآن مرحلة علاقة المشاركة الحرة التي انطلقت مع الجمهورية الثانية رغم ان هذه المرحلة صُبغتْ بسعيْ السلطة السياسيّة الحاكمة (الترويكا بقيادة الاسلاميين) إلى ممارسة الاضطهاد والتحكم في الاتحاد.

اما من حيث علاقة الاتحاد بالمجتمع اي بالقوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية فإن ممثلية هياكل وشخصيات ومؤسسات يتوزعون بين الارتباط بالطبقة السائدة اي بالخطاب السائد والارتباط بالشرائح الثورية اي بالثقافة المضادة والمعارضة غير ان هذه الارتباطات لا تشمل الثقافة الشعبية ثقافة الشرائح الموجودة على هامش التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما يجعل ممثلي الاتحاد أكثر ارتباطا بالثقافة النخبوية...

ولذلك وحسب موقع الاتحاد العام التونسي للشغل ممثلا في الهياكل والمؤسسات في شبكة الارتباطات فإن هذه الهياكل والشخصيات الممثلة لمراكز ادوار بالاتحاد لا يمكن اعتبارهم طبقة قائمة بذاتها بل انهم ممثلون لثقافة خاصة حصلوا عليها من ممارستهم للعمل النقابي بالاتحاد مما جعلهم يبدعون هذه الثقافة وينشرونها ويفسرونها وهذا الفعل الثقافي سيمنحهم مكانة خاصة متميزة معنويا وحتى ماديا وبذلك يغدون محتلين موقعا وسطا في البنية الطبقية الهرمية للمجتمع التونسي ـ وهكذا سيجدون انفسهم مرتبطين بقوى اجتماعية وسياسية وثقافية متصارعة لا سيما بالطبقة الحاكمة والقوى النافذة في المجتمع وهو ما يخلق فرصة لمعارضيهم لاعتبارهم مرتبطين في شأنهم وتطورهم ومصائرهم بتطور الطبقة السائدة، ويزعمون انها توظفهم في تلبية حاجتها المتمثلة خاصة في ظلم عامة الشعب والعمال خاصة.

في حين انهم موزعون بين جميع القوى الطبقية والفئوية المتصارعة، والمتكاملة وينظرون إلى الجميع: يمينا ويسارا ووسطا للبورجوازية وللعمال وللفقراء، للحركات العلمانية والحركات السلفية للمحافظين وللمصلحين وللتقدميين وهكذا يمكن اعتبارهم شريحة او شرائح في الهرم الاجتماعي ليست في أسفله في مستوى المعدمين والمسحوقين وليس في اعلاه في مستوى والبورجوازيين والرأسماليين وهذا التموقع المتناثر في الهرم الاجتماعي، يخلق ثقافة فرعية مضادة للشخصيات التي تمثل هياكل الاتحاد ومراكزه هذه الثقافة الفرعية المضادة، تستند إلى كون هذه الشخصيات لا تلتزم خصيصا بقضايا المقدمين وبحمل راية الثورة على النظام العام وفي المقابل تميل إلى العمل على التغيير الاصلاحي الجزئي ضمن النظام العام وان منهم من يميل حتى إلى الالتزام بالنظام العام وبالثقافة السياسية والاجتماعية السائدة.

بيد انه لا يمكن التسليم منطقيا، بهذا السند الذي تعتمده الثقافة النقابية الفرعية المعارضة للاتحاد العام التونسي للشغل ممثلا في هياكله ومؤسساته وذلك لان الوعي الطبقي في اوساط الطبقات الشعبية (الكادحة والمسحوقة) العائمة على أطراف النظام العام غائب، في المجتمع التونسي، تماما ولعل فشل الاحزاب اليسارية في كل الانتخابات دليل على غياب الوعي الطبقي، ولكن في المقابل لا يمكن التسليم بان طبقة العمال عاجزة عن ان تتشكل أداةً للتغيير الثوري وبين غياب الوعي الطبقي، وتشكل طبقة العمال أداةً للتغيير الثوري، كانت الثورة التونسية سنة 2011، لاهي

بروليتارية ولا هي برجوازية، وإنما هي ثورة انجزتها الجماهير الشعبية بقيادة الاتحاد ممثلا في هياكله ومؤسساته وبتنظيمه وتحالفه مع هذه الجماهير الشعبية، وبذلك نستنتج مقولة «اهمية دور الثقافة النقابية في التغيير الثوري ليس من اجل دحض النظام العام واستبداله وانما من اجل خلق التوازن بين انساقه وطبقاته». والملاحظ الموضوعي يدرك ميل اغلبية النقابيين في الاتحاد العام التونسي للشغل الى العمل الاصلاحي على حساب العمل الثوري، الراديكالي. وربما يرجع ذلك إلى وعي هؤلاء النقابيين وخاصة في الهياكل الوسطى والعليا بالاتحاد بأن دوافع التغيير الثوري لابد ان تنبثق من صميم وعي الطبقة الكادحة والمعدمة والمسحوقة حيث كانت هذه الدوافع منعدمة وحيث انعدمت المشاركة الفعالة في المسار الثوري وقد برهنت الاحداث السياسية والانتخابات بعد الثورة على انعدام الوعي الطبقي الثّوري لدى هذه الطبقة التي ظلت «طبقة بذاتها وليست طبقة لذاتها».

ولذلك فلابد ان وعيا بديلا سيحصل لدى هياكل الاتحاد خاصة الوسطى والعليا مفاده ان هؤلاء النقابيين المتفرقين حسب الجهات والقطاعات لا يمكن لهم باي حال من الاحوال ان يحققوا ثورة ومجتمعا ثوريا بالنيابة عن الطبقة الكادحة وبمعزل عنها ودون مشاركتها الواعية ذلك ان الثورات تحدث متى تتوفر فعليا الظروف الموضوعية والذاتية ومن بين هذه الظروف كسر حاجز الاغتراب والاستلاب وحصول التلاحم بين هذه الطبقة الكادحة المعدومة وبين الاتحاد ممثلا في هياكله غير ان حاجز الاغتراب والاستلاب ما انفك تكرسه عدة عوامل منها الشركات الاعلامية والمؤسسات والدينية، والتلاحم بين الطبقة المعدمة (المسحوقة) وبين القيادات النقابية لا يمكن ان يتم لان معظم مكونات هذه الطبقة يعيشون على هامش الانساق المجتمعية المنظمة: الاقتصاد والسياسة والثقافة والايديولوجيا والاجتماع... فضلا عن الاختلافات المستمرة بين النقابيين على مستوى الافكار السياسية والثقافية وعلى مستوى الانتماء الفئوي الجهوي والمهني وعلى مستوى الوعي الطبقي.

وهذه الاختلافات الدائمة وان كانت تثري تنوع الاتحاد وتقوي وحدته فإنها تستغرق الوقت الكثير في النقاش و«التكنبين»، وتحسس المواقف الموفقة، وهذا الوقت الكثير قبل اتخاذ المواقف حريّ بأن يكسر الحماس الثوري ويربك مسار تشكل الفرز الطبقي كما ان مواقف الاتحاد العام التونسي ظلت دائما محكومة بعدة إكراهات منها اكراهات انتظارات القواعد، واكراهات الانتخابات، واكراهات المواقع واكراهات العلاقات بجميع الانساق المجتمعية اي اكراهات المسؤولية متعددة الابعاد: وطنية واجتماعية وخارجية في علاقة بعديد المنظمات العالمية التي ينخرط فيها الاتحاد.

والتاريخ حافل بتدخل جميع هذه الاكراهات في فعل الاتحاد العام التونسي للشغل ويتجلى تدخل هذه الاكراهات بقوة، في مواقف الاتحاد اللامنتظرة في عديد المناسبات التي يلتجئ فيها إلى التوافق او الى الفرض حتى ان آلية التوافق وآلية الفرض غدتا الفيصل قبل الانتخابات وقبل الديمقراطية، أكثر من مرة.

شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية

(مقاربة في الانتروبولوجيا التاريخية)

*** أبو جرير**

تصدير :

لا تدعْ أحدًا يستغلُّ طيبتَكَ. ولا تنسَ أن تكونَ حذرًا. فحتّى البديهيّاتُ لا تنفكُّ تتغيّرُ. ولا تفرطْ في الرّفعِ من شأنِ الأشخاصِ ولا الأشياءِ ولا تغالِ في الحطِّ من شأنِهم أيضًا. كلاّ! لا تبالغْ في الاستهانةِ بهم. ولترتقِ بنفسِكَ. وتخلَّ عن الحقدِ. فهو يضرُّ بالحاقدِ أكثرَ من المحقودِ عليه. ولا تسعَ إلى أن تكونَ بكلِّ الوسائلِ حكيمًا. فالجنونُ أيضًا حكمةٌ. والحكمةُ جنونٌ. وابتعدْ عن الوصايا وعن مُسديي النّصائحِ. ألقِ بهذا السّجلِّ بعيدًا عنكَ. وافعلْ ما يحلو لكَ وما أنتَ قادرٌ على فعلِهِ. وابْكِ حينَ يقتضي الأمرُ البكاءَ واضحكْ.

لقد ضحكتْ كثيرًا ،ضحكتُ من الدّنيا ومن النّاسِ ومن نفسي. فلا شيءَ مهمٌ بل كلُّ شيءٍ مأسويٌّ .فكلُّ ما نحبُّهُ سيموتُ وأنا أيضًا سأموتُ فما أحلى الحياةَ.

* جان درمسّون - كاتب وفيلسوف فرنسيّ 1925 – 2017

(ترجمة الأستاذ محمد صالح بن عمر)

عن دار سحر للنشر صدرت الطبعة الثانية لكتاب (شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية. مقاربة في الانتروبولوجيا التاريخية) للكاتب والباحث الدكتور عبد الواحد المكني رئيس جامعة صفاقس في طبعة أنيقة واحتوى الكتاب عديد التنقيحات والإضافات.. بوّب المبحث في اربعة فصول بعد الاهداء والتوطئة والمقدمة وجاءت الفصول تراتبيا كالآتي:

* الفصل الأول: الوسالتية ووسلات قبيل عملية التشتيت النهائي سنة 1762

- جبل العز

- جبل «الفساد والبرابرة البغاة» أقلية لاجئة والمشاكسة

- بدايات التهميش والتشتيت وضعف الجبل قبل سنة 1762

* الفصل الثاني: من المشاغبة إلى الصمت «عملية التشتيت النهائي والإجلاء القسري للوسالتية سنة 1762

-أسباب عملية التشتيت

- عنف التشتيت

- تشتيت الوسالتية رمزية العملية

٠القراءة الكلاسيكية «فتوحات وهمية»

٠قراءة المؤرخ المصلح أحمد أبن أبي الضياف

٠قراءة الموظف السامي الفرنسي شارلمنشيكور في بداية الاستعمار

٠قراءة نقدية تحليلية للمؤرخة لوسات فالنزي

*الفصل الثالث: مصير شتات وسلات الى مطلع القرن العشرين

٠توزع شتات وسلات بالبلاد التونسية

٠ظاهرة الدشر

٠الشتات الوسلاتي بالفضاء القروي

٠شتات وسلات بالمدن

٠شتات وسلات في الفضاء القبلي

٠حجم شتات وسلات وتركيبته.. الوضع الاداري لشتات أهل وسلات 1900-1762حتى بداية القرن العشرين.

٠بين إرث الماضي ومقتضيات الاندماج

٠العسكر الوسلاتي

٠ملاحظات حول العائلة الوسلاتية في مرحلة الشتات

*الفصل الرابع: شتات وسلات الذاكرة والنسيان والتأيخ

٠ذكرى الجبل.. صراع الذاكرة والنسيان..

٠كيف يؤرخ الوسالتية لذاتهم بعد التشتيت؟

٠الوسالتية في الذاكرة المضادة... نظرة الاخر الى الشتات الوسلاتي.

كتاب شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية «مقاربة في الانتروبولوجيا التاريخية» «للدكتور عبدالواحد المكني يستحق التحقيق والدراسة من قِبَلِ الدارسين والباحثين والطلبة والاطلاع عليه من قِبَلِ من أرخ لهم اهل وسلات لما احتواه هذا المبحث المهم الذي بسط التاريخ بما هو حراك اجتماعي وثقافي للوسالتية إذ جاء الاهداء (الى كل من فهم ان رحلة الثورة تبدأ باصلاح الذات اولا).

ويقول الدكتور الباحث عبد الواحد المكني - نفدت الطبعة الاولى من هذا الكتاب منذ مدة غير قريبة عندما كان عنوانه «شتات أهل وسلات بالبلاد التونسية من 1762 حتى مطلع القرن العشرين» توالت الطلبات على المؤلف والناشر لإعادة طباعته ولم ترد الطلبات من تونس فقط بل وردت من جالية الوسالتية بالجزائر وخاصة في جهة قسنطينة ومن حاملي لقب الوسلاتي المقيمين بالمهجر مما يدلّ على شغف أحفاد أهل الجبل بماضيهم وتاريخ أجدادهم وعطش الهوية الهوية الصغرى..

وقد توخى الباحث المنهج الانتروبولوجي التاريخي بغية إغناء زاوية النظر في المكتابة التاريخية..

كتاب يثري المدونة التاريخية والمكتبة الوطنية وسيكون أحد أهم المراجع للطلبة والدارسين.

*سيرة الباحث:

كاتب تونسي له عدة كتب ومؤلفات ومقالات متخصّصة.

أستاذ التاريخ المعاصر والأنتروبولوجيا التاريخية في الجامعة التونسية.

يشتغل حاليا خطة رئيس جامعة صفاقس.

من مؤلفاته:

. زمان الأبيض والأسود تواريخ وتأريخ.

٠ الأصل والفصل في تاريخ عائلات صفاقس.

٠ فرحات حشاد المؤسس الشاهد القائد الشهيد.

٠ المعادلة الصعبة. فشل حركة الاستنارة الحديثة بالبلاد التونسية.

مختص في العلوم النفسية يدعو الى تأطير وتوعية الشباب بقواعد السلامة الخاصة باستهلاك المواد الكحولية

دعا المختص في العلوم النفسية نعمان بوشريكة، الى تنظيم حملات توعية موجهة للشباب لتأطيرهم بقواعد السلامة الخاصة باستهلاك المشروبات الكحولية وذلك تعليقا منه على حادثة وفاة 5 أشخاص بالقيروان ليلة امس بعد استهلاكهم لمادة القوارص الممزوج بكحول الميثانول.

وأكد بوشريكة خلال تصريح لـ(وات) أنه يتعين توفير المواد الكحولية للمستهلكين حتى لا ينجرّوا الى استهلاك بدائل لها تنطوي على مخاطر تهدد حياتهم.

واعتبر انه من واجب الدولة أن تؤمن توفير هذه المواد باعتبارها حاجيات استهلاكية يصنفها مستهلكوها بأنها «أساسية»، مشيرا الى أن الافراد لوحدهم من يرتبون سلم أولوية هذه الحاجيات.

ويرى الباحث في علم النفس، ضرورة ان تتعهد الدولة بتنظيم حملات تدعم الصحة النفسية للشباب في المعاهد والجامعات بما يوفر لهم الوعي بقواعد حفظ الصحة خلال استهلاك المواد الكحولية.

واكد ان منع ترويج هذه المواد عادة ما تكون نتيجته عكسية اذ تتفاقم مظاهر انتاج بدائل لها دون الالتزام بشروط حفظ الصحة، مشيرا إلى ان تطبيق الحقوق الكونية يفرض توفير هذه الحاجيات مع احترام الجودة وبأسعار مقبولة.

ولاحظ نعمان بوشريكة، ان الترفيع في اسعار المواد الكحولية لم يساهم في خفض الطلب عليها بل ان الطلب يرتفع، داعيا الى النأي بالحق في استهلاك المواد الروحية عن اي منظومة أخلاقية لأنه مستمد من حقوق الانسان.

وقال «أثبتت التجربة ان الممنوع مرغوب فيه ويحق لكل فرد ان يقرر ما إذا كان تناول هذه المشروبات ضروريا ام لا»، معتبرا أنه يتعين فسح المجال واعطاء الرخص لترويج الكحول بالمناطق التي تنعدم بها نقاط بيع منظمة.

ومن شأن هذا الإجراء حسب تحليل الاخصائي، ان يلغي ترويج مثل هذه المواد في السوق السوداء لتجّار غير مرخص لهم كما يحول دون انجرار الشباب الى تعريض حياتهم للخطر بسبب استهلاك مواد بديلة للخمور.

*الهادي الحريزي

الشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط

Société Italio-Tunisienne d'Exploitation Pétrolière

SITEP

بمناسبة الاحتفال بعيد الشغل العالمي

يتقدم الرئيس المدير العام

وكافة الإطارات والأعوان بالمقر الإجتماعي وبحقل البرمة

للشركة الايطالية التونسية لاستغلال النفط

بتهانيهم للشغالين ويتعهدون بمزيد البذل والتفاني في عملهم

لايمانهم بأن العمل مصدر أساسي في بناء الإقتصاد

Siège social : 9, Rue Cheikh Hattab Bouchnak - Centre Urbain - BP424 - 1080 Tunis Cedex - Tunisie

Tél.: 71 754 333 - Fax : 71 752 166 - boc@sitep.com.tn - www.sitep.com.tn